المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 19 فبراير 2026

تكثيف القمع وتجديد آلية الزيف الديمقراطي ومهام اللحظة

- فيضانات الشمال: الاختيارات المسببة، والتضامن الشعبي ومهام منظمات النضال
- اليسار بالمغرب: واقعه وسبل وحدة فعله (حوار مع المناضل محمد السفريوي)
- قافلة التضامن: من تجربة شغيلة سيكوم-سيكوميك نتعلم جميعا
- مرة أخرى دماء عمال التوصيل لدى شركة «گلوفو» (GLOVO) تُسال على الاسفلت...
- محاميد الغزلان: من معركة الماء إلى معركة الأرض... بلدة في مواجهة السياسات النيوليبرالية
- فلسطين: مذبحة مستمرة في خدمة رأس المال المفترس
- الهيكلة البرجوازية للمدن بالمغرب، والعلاقة باحتجاجات جيل زد

- كتاب: عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 8)
- مشكلة مطلق الجن في عصر الذكاء الاصطناعي

تكثيف القمع وتجديد آلية الزيف الديمقراطي ومهام اللحظة

بقلم جريدة المناضل-ة

اعتقال المناضلة زينب الخروبي بالمطار عند وصولها الى مراكش قادمة من فرنسا، ومتابعتها بتهمة نشر تدوينات بوسائل التواصل الاجتماعي، واعتقال المناضل محمد خليف بالدار البيضاء، استمرار لحملة القمع التي انهالت على حراك جيل زد المنبثق في متم شهر سبتمبر 2025 ضمن اندفاعة نضالية شعبية (ايت بوكماز، وقرى عديدة بإقليم أزيلال، تاونات، أكادير،...) كان فيها لمطالب الكادحين/ت الاجتماعية مكانة مركزية.

هذه الضربات القمعية المتواترة، بعد اعتقال المناضل ياسين بنشقرون في آسفي وقمع طلاب جامعة القنيطرة، تروم إنعاش الخوف في قلوب عامة المقهورين/ت، ضمن ترهيب منهجي هو الأداة الرئيسة لتدبير وضع اجتماعي تفجري بفعل مواصلة سياسة تخدم الأقلية المسيطة اقتصاديا على حساب حق سواد الشعب الأعظم في حياة لائقة.

تستمر الاعتقالات ضمن حملة عامة لوأد حركة جيل زد بالرصد والفحص بمجهر الشرطة لضبط بؤر استمرار حيوية الحركة التي قلصها القمع الكثيف ودفعها إلى الوراء دون أن يفنيها.

في ظل وضع اجتماعي يزداد قابلية للانفجار، وفي ظل غياب قوة تنظم النضال وتوحده وتوجهه ببرنامج تغيير، تسارع الدولة الى تطويق الحركات النضالية العفوية بالقمع وبتنازلات جزئية آنية سرعان ما يفرغها استمرار نفس الاختيارات الرأسمالية من أي محتوى.

حملة الاعتقالات والمحاكمات وإعدام الحريات هذه موازية لترتيبات الاستعداد لتجديد مؤسسات تمويه الاستبداد السياسي التي تستكمل هذا العام نصف قرن من الاشتغال الناجح بعد عقدي التعثر التاليين للاستقلال الشكلي.

أكدت مجريات حراك جيل زد خاصية تزداد جلاء بتوالي ديناميات النضال العمالية و الشعبية: انقطاع تنظيمات اليسار عن نبض الجماهير الشعبية، إذ يزداد انحسار قوى اليسار في سياقات مساعدة موضوعيا على تدفق طاقات مناضلة تجدد منظوراته وقواه.

منظمات الطبقة العاملة تغرق في النزوع المهني الضيق، متجردة من أي منظور نضالي شامل للوضع ومفتقرة الى رؤية لبديل اجمالي. تهدر قواها في مناوشات قطاعية وراء سراب تحسين الوضع المعيشي في ظل نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية، ممتنعة عن أي سعي لبناء تعاون مع الحراكات الشعبية التي أبانت عن نفس وكفاحية متجددين.

القمع يضع النضال من أجل الحريات الديمقراطية ضمن أولويات أي خطة نضالية، وتفاقم المسألة الاجتماعية بسياسة الإفقار يتيح أرضية تضافر نضال الطبقة العاملة مع سائر الفئات الشعبية المتضررة، وسعي النظام تجديد واجهته «الديمقراطية» يقتضي تصديا بمنظور بديل للنضال من أجل الديمقراطية، بديل يستخلص دروس عقود جرى فيها إهدار قوى النضال بأضاليل خط «التوافق من أجل تعاقد مع الملكية».

يتطلب التصدي لهذه المهام رؤية نضالية اجمالية لدى يسار مناضل وازن، لا يزال مفتقدا في الساحة المغربية. فوضعية بقايا اليسار التاريخي باعثة على الأسى، بعد كل ما شهد من إخفاقات وانقسامات واندماج جزء منه في النظام.

توضيح معالم استراتيجية يسار مناضل وبرنامجه وتكتيكات عمله، وتأمين الارتباط بالنبض العمالي والشعبي اليومي، وتغليب منطق وحدة الفعل، هذا ما يقتضيه الظرف، والمستوى الراهن لتنظيم الكادحين ووعيهم، من المناضلين/ت اليساريين/ت الموزعين بين تنظيمات متنافرة وخارجها. وهذا ما يستدعي نقاشا رفاقيا منفتحا بروح وحدوية راسخة.

افتتاحية جريدة المناضل-ة

الهيكلة البرجوازية للمدن بالمغرب، والعلاقة باحتجاجات جيل زد

مقابلة مع الباحث خالد مدحي

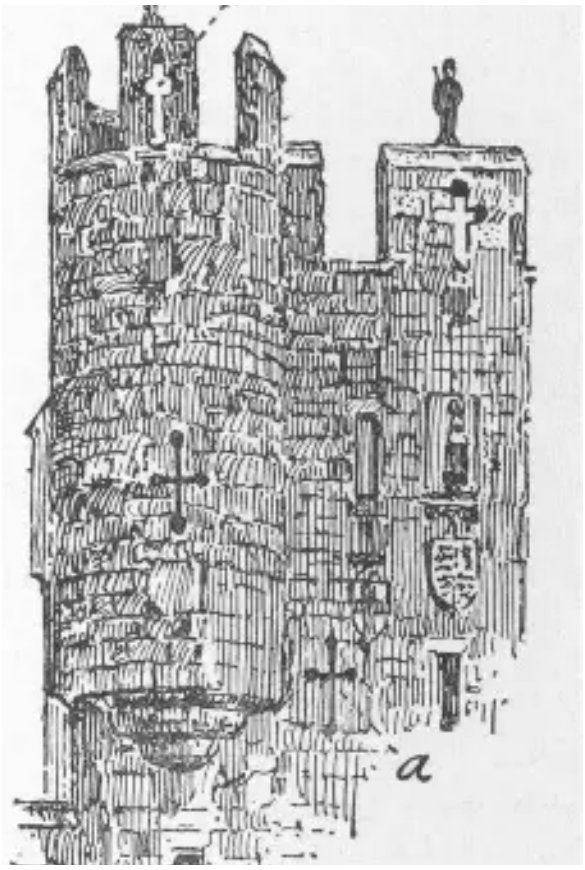

في كتابه «إعادة هيكلة المدن والسلطة والرأسمالية في المدن السياحية: المناطق المتنازع عليها في مراكش»، يفتح الباحث خالد مدحي نقاشًا نقديًا حول ما يحدث خلف واجهة مراكش السياحية. فمدينة مراكش ليست مجرد فضاء للجذب والترفيه، بل مجال تتقاطع فيه السلطة والمال مع حياة السكان اليومية، بما تحمله من إقصاء وتفاوتات، و أيضًا من أشكال مقاومة صامتة. من هذا المنطلق، نحاوره حول دو افعه، وأسئلته، وما تكشفه تجربة مراكش عن تحولات المدينة المغربية اليوم.

مرحبا استاذ خالد. يشرفنا في جريدة المناضل-ة محاورتك.

صدر لك في العام 2019 كتاب بعنوان: Urban Restructuring, Power and Capitalism in the Tourist City Contested Terrains of Marrakesh» **غير مترجم للعربية، هلا حدثنا عن جوهر أفكاره؟**

شكرا لجريدة المناضل-ة على هذه الفرصة. دعني أقترح ترجمة سياقية لعنوان الكتاب لعلها تفيد القارئ: «إعادة الهيكلة الحضرية، القوة والرأسمالية في سياق المدينة السياحية: مراكش كميدان متنازع عليه». يركز الكتاب على علاقات القوة و الإقتصاد السياسي الناتجة عن تسليع المدينة و سكانها و أنماط العيش بها من أجل الإستهلاك السياحي. كما هو معلوم، قد أُخضِعت المدينة خلال العقود الأخيرة لسياسات تسليع و تسويح و استطباق حضري ناتج عن تحالف السلطة السياسة مع النخب الإقتصادية الهادفة إلى التراكم الرأسمالي كأولوية. ولهذا، يسجل الكتاب الممارسات المكانية للنخب المهيمِنة إضافة إلى ثلة من المواقف المناهضة الطبقة العاملة التي تواجه كل أشكال الإزدراء الطبقي الممنهج.

تندرج هذه الممارسات في سياق مركزية الدولة، حيث تخلق هذه الأخيرة بيئة سياسية تحفز و تتوسط من خلالها في تغيير مكاني واجتماعي مقابل استمرارية «الوضع الراهن» القانوني و الإقتصادي. هنا أنتهج مقاربة السيرورة التاريخية معتمدا على ما سماه ماركس «بالخدعة القضائية» في تفكيكه للعلاقة بين الدولة و القانون من جهة و الملكية من جهة أخرى (الإيديولوجة الألمانية). تشكك أطروحة «الخدعة القضائية» في اختزال القانون (قانون الملكية) في خانة الإرادة –شعبية كانت أو سيادية— التي منها تنبثق «إرادة» المتعاقدين في تحويل الملكية، دون اعتبار الشروط المادية و التاريخية المؤسِّسة للرأسمال الحديث.

كيف تشتغل الدولة في إعادة هيكلة المدن اليوم؟ وإلى أي حد تُستعمل هذه السياسات الحضرية كآليات للهيمنة وإعادة إنتاج الضبط الاجتماعي، سواء من خلال التخطيط العمراني، أو السياسات الاقتصادية، أو إعادة توزيع الفضاءات الحضرية بما يخدم مصالح الرأسمال؟

لم أكتف في تحليلي بالإطار الكلي للنقد الإقتصادي-السياسي فحسب، بل انشغلت كذلك بالعمليات الدقيقة للطبقة البورجوازية في هيكلة المدينة. فصياغات السياسة العمومية التي نجد في الوثائق

التتمة في الصفحة 04

الهيكلة البرجوازية للمدن بالمغرب، والعلاقة باحتجاجات جيل زد

مقابلة مع الباحث خالد مدحي

تتمة الصفحة 03

المنظِمة للمدينة (كمخطط توجيه التهيئة العمرانية) لا يمكن إطلاقا اعتبارها حلولا «تقنية» فحسب، بل هي تنطوي داخل (كما تطوي داخلها) حمولة إديولوجية مهيمِنة. يمكن القول إذن أن (سياسة) المدينة عبارة عن مختبر للإديولوجية البورجوازية. إذا عدنا إلى تاريخ الوكالة الحضرية التي أنشأها ظهير 1994 (2-93-888)، نجد أن مهمتها كانت التعامل مع الأزمات الحضرية من خلال الهندسة الديموغرافية و المكانية. تم بعد ذلك تدريجيا إقحام المزيد من ممثلي الدولة المركزية لتوجيه مخطط التهيئة العمرانية. بينما يختزل دور المنتخبين في ختم التصديق الروتيني.

حسب مخطط 2008، هنالك «ظرفية تاريخية» تفرض «سياسة حضرية عصرية» و تتمثل في الجهود للإلتحاق بركب عصرنة البنى الإقتصادية «كاختيار استراتيجي» على المستوى الوطني. و عليه، أُعطيت مدينة مراكش «هوية» و «وظيفة أولى... كوجهة سياحية من حيث الجوهر». طبعا تقع هذه الممارسات و الخطابات المطبعة لها على حساب الساكنة. للتوضيح، عندما تقوم النخبة السياسية في المدينة بتطبيع «الضرورة الاقتصادية» ملبّية إملاءات خارجية عنها –سواء كانت الدولة الوطنية أو البنك الدولي أو القطاع الخاص– وكل ذلك بينما تقوض الطبقة العاملة في الدور الاجتماعي كمنتوج سياحي، فإنها تؤجج للتضارب الوضيفي للمدينة ومرافقها من «قيمة الإستعمال» المتعلقة بالساكنة إلى «قيمة المقايضة» التي تثمنها النخب الراسمالية.

لا أدّعي أن «النخبة» مجموعة متجانسة أو أحادية البعد، لهذا أدى المحوران الوثائقي و الإثنوغرافي في البحث إلى تحديد مجموعات أربع، منها: العناصر التكنوقراطية داخل الأجهزة السياسية للدولة. الذراع الإداري للدولة على المستوى المحلي كالوكالة الحضرية وغيرها و محترفو تخطيط المدن من المهن الحرة (المهندسون المعماريون، الطبوغرافيون...). و كذا، الراسمال الحليف للدولة (الشركات العقارية الكبرى). كل من هذه المجموعات يحدد «إشكالية مراكش» من وجهة نظر مختلفة معللا «ضرورة التدخل» على أسس تقنية أو سياسية أو ربحية أو نفعية محدودة قلما انسجمت بينها. و عليه تتحول ازدواجية «مشاكل-حلول» إلى «مشاكل-1 حلول- مشاكل2» نتيجة التفاوت في علاقات القوة بين هذه المجموعات. و بالتالي، تصبح المنظومة الحضرية عبارة عن حزمة من التناقضات الهيكلية تبرر التدخل المستمر للدولة المركزية.

ركزتَ في كتابك على مدينة مراكش، فكيف ترى التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها مدن أخرى مثل الدار البيضاء وطنجة والرباط؟ وهل تعتقد أن لكل مدينة خصوصياتها واختلافاتها التي تميز مسار تطورها؟

لم أدرس حالات الدار البيضاء و طنجة و الرباط، لكن يمكن القول بأن الإشكالات التي أشرتُ إليها (أي تقاطع الرأسمال و السلطة و احتكار الدولة لإدارة التناقضات دون حلّها بالضرورة) تحيل إلى مسار تاريخي يصعب تفاديه. خصوصا في خضم الإستعدادات لوسم و تسويق هذه المدن (بل المملكة ككل) تجاريا كمحفل لمنافسات كرة القدم العالمية.

تخصصك هو الدراسات الحضرية، كيف تقيّم وضع هذا المجال الأكاديمي في المغرب من حيث تطوره، إشكالاته، وحدود حضوره داخل الجامعة ومراكز البحث؟ وإلى أي حد يساهم هذا الحقل المعرفي في توجيه الاهتمام نحو ضرورة إنتاج دراسات نقدية بديلة، تتجاوز المقاربات السائدة في فهم التحولات الحضرية، وتفكك علاقاتها بالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

هناك أعمال متميزة لعلماء اجتماع و مؤرخين مغاربة و التي كان لها أثر على طريقة تعاملي مع الموضوع. أخص بالذكر- من جهة- أعمال الأساتذة عبد العزيز بلال و عبد الجليل أكرّام وبول باسكون اللذين أرّخوا للتواجد الرأسمالي في المغرب. و من جهة أخرى نجد أعمال محمد السبتي و محمد الفايز اللذان يعتبران مرجعين أساسيين في كل ما يتعلق بمراكش ثم علي سيدجاري و محمد الظريف في مجال دراسات المدينة عموما. لكن لا تزال فجوة في الإنتاج المعرفي النقدي (باللغة العربية) الذي يعتمد أدوات تحليل الإقتصاد السياسي في تجلياتة المكانية (السكن و النقل مثلا) و على مستوى سوق الشغل.

شهدت مدن مغربية عديدة، مع نهاية سنة 2025، احتجاجات

التتمة في الصفحة 05

الهيكلة البرجوازية للمدن بالمغرب، والعلاقة باحتجاجات جيل زد

مقابلة مع الباحث خالد مدحي

تتمة الصفحة 04

قادها جيل زيد، في سياق حضري يتسم بتوسع السياسات النيوليبرالية وتسليع الفضاءات الحضرية، خاصة في المدن السياحية وشبه السياحية. كيف تقرأ هذه الاحتجاجات في علاقتها بنموذج التنمية الحضرية القائم، الذي يركز على الجاذبية والاستثمار على حساب الحاجات الاجتماعية؟ وهل يمكن اعتبار مطالب هذا الجيل تعبيرًا عن رفض لتحويل المدينة إلى سلعة، وما ينتج عن ذلك من هشاشة، وتفاوتات، وانسداد آفاق الاندماج داخل الفضاء الحضري؟

منذ 2019 انتشرت نزعة الانتفاضات التي يقودها أفراد هذا الجيل عبر القارات الخمس، معتمدين رموزا وتكتيكات مشتركة، و معبرين عن مظالم تتجاوز السياقات المحلية. أكيد أن جيل-زد212- هذا تفرد بخصوصيات ذاتية و سياقية دون الأجيال السابقة. بل حتى تسميته لنفسه تُمركِز التجربة و الفهم الأمريكيين لتسلسل الأجيال و الإختلافات في روحها الجماعية و مظوماتها القيمية –عقب الحرب العالمية الثانية. و لقد تمت عولمة للظاهرة خلال السنين الأخيرة حيث لم تعد تنحصر في دول الشمال بحكم تفشي التكنولوجية الرقمية و «دمقرطة» المهارات في استخدامها وتسخيرها في تداول معلومات (أقول معلومات فحسب) عن البيئة و جدلية الحق في حمل السلاح (في أمريكا خصوصا) و إشكاليات الهوية و الجندر و العنصرية. و تم توسيع دائرة «النضال الرقمي» لتشمل مسائلة الإمبريالية و المنادات بحقوق الشعوب المقهورة. من الملاحظ أن كل هذه المواضيع تتقاطع في نقاط شتى: أولا، كونها «مكانية» حيث تحيل إلى ديناميات حضرية، أي إلى المدينة كحيّز مركزي لها. ثانيا، يركز هذا الجيل على فكرة «التقاطعية» –أي تشابك قضايا العنصرية و عدم المساوات و التدهور البيئي و عنف الدولة... في سياق واحد، مما يستدعي التحالف بين الأوساط الحركية عبر القضايا و أحيازها الموضوعية و الجغرافية. للتوضيح، أرى أن استعارة «تازة قبل غزة» هي النقيض الرجعي لشعار «من فيرغوسن إلى فلسطين» الذي أشاعه المناهضات السود للعنف البوليسي في المدن الأمريكية. ثالثا، السياق الذي تتقاطع فيه كل هذه القضايا (و إن اختُلِف في تحديده) هو، كما يعنينا هنا، السياسات النيوليبرالية و تسليع الحياة بكل مناحيها و انزلاق المنظومة الدولية نحو الفاشية. الحالة المغربية (و أعتذر عن الإدلاء بقراءتي عن بعد) تختلف شيئا ما عن تجارب أخرى في دول الجنوب، حيث أن «الشرارة الأولى» إن صح التعبير تختلف من حالة لأخرى. كذلك هناك تفاوت على مستوى مدى نجاح الحركة في تحقيق مطالبها: أذكر هنا بنغلاديش و نيبال، حيث تم الإطاحة برئيسة وزراء و إرغام الأحزاب على إعادة النظر في دورها السياسي طبيعة المواطنة التمثيل و الوساطة الديمقراطية. تحرك جيل-زد212- رداً على ظروف يمكن اختصارها في هشاشة سوق الشغل وما يترتب عنها من غلاء للمعيشة و تفاقم الخدمات الإجتماعية.

ولهذا، فقد مر حراكه بمرحلتين: مرحلة المطالبة بتحسين الظروف الإجتماعية و الإقتصادية ثم مرحلة المطالبة بالحريات المدنية. فالرد العنيف لأجهزة الدولة وسّع نطاق «الشروط المادية» للطبقة العاملة إلى «الإدماج السياسي». على العموم، تنطوي خطابات جيل-زد في إطار «الولاء النقدي» القائم على ضرورة الإصلاح ضمن المنظومة القائمة. ما أراه شخصيا كبقعة عمياء في حراك الجيل هو اكتفاؤها بتكتيك رقمي لامركزي بتجليات «جمالية» على ارض الواقع مستوحات من ثقافة «كوسموبوليتية» (كنوع اللباس و الأيقونات المعتمدة مثلا). و مع ذلك، يبقى وعيها (الجيلي) «عاجزا أمام العفوية» (إن اعتمدنا تحليلا لينينيا للظاهرة): العفوية في بعدها النظري (حيث لا حركة بدون نظرية و وعي طبقيين) و التنظيمي (حيث نرى حلقة «جيل» بأكمله لا تربطه أي صلة بمناضلي الحركات السابقة، سواء جيل الربيع العربي أو مناضلو-ات الأحزاب السياسية وإن انتمت هذه الأخيرة إلى الصنف الأحفوري). في ضل هذه التحولات، تبقى الدولة و أجهزتها مشتغلة بتقسيم المدينة و أحيائها إلى ما اصطلحت عليه في كتابي «بالتضاريس الرمزية»: إضافة إلى مجالات تسليع الذاكرة و مجالات الوصم الإجتماعي (سيدي يوسف بن علي و كاريان سنطرال) تنصب الدولة في تخصيص مناطق استراتيجية للتدخل السريع قصد التأديب و الضبط الإجتماعي. ارى أن هذه الممارسات لن تستمر فحسب بل و ستزيد حدة إثر تحالفات الدولة مع المنظومة التقنو-فاشية و استبداد الحكامة الخوارزمية في مختلف مدن العالم.

اليسار بالمغرب: واقعه وسبل وحدة فعله (حوار مع المناضل محمد السفريوي)

1* مرحبا الرفيق محمد السفريوي بداية نود منك تعرف نفسك للقارئ- ة.

أود أولا شكر جريدة المناضلة على استضافتها لي.

السفريوي محمد، مناضل مغربي متقاعد حاليا، انخرطت منذ شبابي المبكر في العمل السياسي والنقابي، وكنت جزءا من دينامية الحركة الطلابية داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، تلك التجربة شكلت لحظة تأسيسية في وعيي السياسي، ورسخت اقتناعي بأن التغيير هو سيرورة تاريخية تتطلب نفَسا طويلا، وارتباطا عضويا بقضايا الجماهير. ولا يزال اهتمامي منصبا على قضايا اليسار، وأسئلة التنظيم، و آفاق بناء مشروع مجتمعي ديمقراطي يعبر عن مصالح الطبقات الكادحة.

2* هل يمكنك تقديم تشخيص موجز لحالة اليسار حاليا بالمغرب؟ وما حصيلته بعد قرابة نصف قرن من ولادته؟

للإجابة على هذا السؤال، أعتقد أنه يجب العودة إلى لحظة البدايات، فاليسار الجذري بالمغرب لم يكن نتاج سيرورة محلية فقط، بل كان نتيجة تقاطع لحظة تاريخية وطنية وقومية وأممية استثنائية. فعلى المستوى الوطني، جاء ميلاده في سياق أزمة سياسية واجتماعية عميقة، تكشفت بانتفاضة 23 مارس 1965 المجيدة، التي كشفت حدود النموذج السياسي القائم، ودشنت دخول فئات شبابية وتلاميذية إلى الفعل السياسي المباشر. هذه اللحظة لم تكن مجرد انفجار اجتماعي، بل شكلت نقطة تحول في وعي جيل كامل، سيؤسس لاحقا التنظيمات الماركسية مثل إلى الأمام و23 مارس، حاملا سؤال الثورة والتغيير الجذري.

على المستوى القومي، جاءت هزيمة 1967 لتشكل صدمة تاريخية كبرى، لم تكن مجرد هزيمة عسكرية، بل هزيمة نموذج سياسي بأكمله. هذه الهزيمة دفعت هذا الجيل إلى رفض المشاريع القومية و أيديولوجيتها، والبحث عن بديل نظري وسياسي، فوجد كثيرون ضالتهم في الماركسية باعتبارها إطارا تفسيريا يتجاوز حدود الدولة القطرية ويربط الهزيمة بالبنية الاجتماعية والاقتصادية.

أما على المستوى الأممي، فقد تأثر اليسار الجذري المغربي بعمق بأحداث ماي 1968 [بفرنسا]، التي أبرزت قدرة الطلاب والعمال على تحدي النظام القائم حتى في قلب الرأسمالية المتقدمة، كما تأثر بالثورة الثقافية في الصين، والتي طرحت سؤال الصراع داخل المجتمع الاشتراكي نفسه، ودور الجماهير في مواجهة البيروقراطية.

بهذا المعنى، لم يكن اليسار الجذري المغربي مجرد امتداد ميكانيكي لتجارب خارجية، أو تمرد شبابي، بل كان تعبيرا عن لحظة تاريخية تلاقت فيها أزمة الدولة الوطنية، وانهيار الأفق القومي، وصعود موجة ثورية عالمية. قوته في البداية لم تكن فقط في شعاراته، بل في كونه كان منسجما مع روح عصره، ومع تطلعات جيل كان يبحث عن تغيير جذري، لا عن إصلاحات جزئية. أزمته اليوم، في المقابل، ترتبط أساسا بانفصاله عن لحظته التاريخية الجديدة والتي لم يستطع بعد أن يفهم قوانينها ولا أن يعيد بناء نفسه على أساسها.

3* في تحليلك، ما هي أسباب محدودية تأثير اليسار الجذري- مقارنة بقوى سياسية أخرى- في الديناميات النضالية الجارية في المغرب؟

في تقديري، تعود محدودية تأثير اليسار الجذري اليوم، وخفوت تواجده وتأثيره، إلى فقدانه إحدى أهم ميزاته التاريخية والتي أشرت لها في السابق: القدرة على التفاعل الخلّاق مع الواقع. لقد تميز هذا

التتمة في الصفحة 07

اليسار بالمغرب: واقعه وسبل وحدة فعله (حوار مع المناضل محمد السفريوي)

تتمة الصفحة 06

اليسار، في بداياته، بجرأة نظرية وتنظيمية واضحة، جعلته قادرا على مساءلة مسلّماته، ومراجعة أطروحاته، والتخلص من يقينياته، فقد كانت له الجرأة على نقد التجربة السوفياتية والأحزاب الشيوعية الكلاسيكية حينها، أما اليوم فقد أصبح عاجزا عن تفسير التحولات الجارية. وبالتالي فقد القدرة على إنتاج أجوبة حقيقية تنطلق من الواقع بدل إسقاط نماذج جاهزة عليه.

لقد فهمت تنظيمات مثل إلى الأمام و 23 مارس في لحظتها أن النظرية ليست عقيدة مغلقة، بل أداة للفهم والتغيير، وهو ما ينسجم مع تصور ماركس نفسه، الذي اعتبر أن النظرية تفقد معناها إذا لم تتحول إلى قوة مادية داخل المجتمع. لكن مع مرور الزمن، حدث تحول تدريجي: بدل أن يكون الواقع منطلقا لإنتاج النظرية، أصبحت النظرية إطارا جامدا يقاس عليه الواقع. وهنا بدأ الانفصال.

هذا الانفصال يتجلى في ثلاثة مستويات. أولا، على المستوى الاجتماعي، لم يستطع اليسار الجذري استيعاب التحولات العميقة التي عرفها المجتمع المغربي، خاصة توسع الهشاشة، وتراجع الأشكال التقليدية للتنظيم العمالي، وصعود فئات جديدة خارج الأطر الكلاسيكية. ثانيا، على المستوى التنظيمي، تراجعت دينامية التجديد الداخلي، وأصبحت التنظيمات تميل إلى إعادة إنتاج نفس التصورات والأشكال، حتى حين تفقد فعاليتها. ثالثا، على المستوى السياسي، لم يعد اليسار الجذري قادرا على بناء سردية خاصة تقنع شرائحه بأنه يملك بديلا عن السلطة القائمة حاليا.

المفارقة أن أزمة اليسار الجذري ليست في ضعف صحة تحليلاته العامة، بل في ضعف قدرته على تحويلها إلى قوة اجتماعية منظمة. فالهيمنة لا تُبنى فقط بصحة الأفكار، بل بالقدرة على ترجمتها إلى مؤسسات، وتنظيمات، وأشكال حضور دائم داخل المجتمع. حين يفقد اليسار هذه القدرة، يتحول من فاعل تاريخي إلى مجرد شاهد نقدي على ما يجري.

لذلك، فإن تجاوز هذه المحدودية لا يمر فقط عبر تطوير الخطاب، بل عبر استعادة تلك الجرأة الأصلية: جرأة مراجعة الذات، والانطلاق من الواقع كما هو، لا كما نتمنى أن يكون.

4* كيف يمكن تجاوز حالة التشرذم التنظيمي بين مكونات اليسار الجذري لبناء جبهة موحدة دون إلغاء الخصوصيات الفكرية؟

بصراحة، لا أعتقد أن هناك وصفة جاهزة لتجاوز حالة التشرذم التنظيمي داخل اليسار الجذري، لكن ما يبدو واضحا هو أن أي أفق للوحدة يمر أولا عبر جرأة نقدية تجاه تراثنا التنظيمي نفسه الذي تحول للأسف إلى منتِج للفُرقة. لقد تشكلت معظم تصوراتنا حول التنظيم تحت تأثير نموذج صاغه لينين في سياق تاريخي محدد، كما في كتاب «ما العمل؟»، حيث كانت الجريدة المركزية تُطرح كأداة لتوحيد الوعي، وكانت فكرة «هيئة الأركان» تعكس حاجة حركة ثورية تعمل في شروط القمع القيصري. لكن تحويل هذه الصيغة إلى نموذج ثابت، صالح لكل زمان ومكان، أدى في كثير من الأحيان إلى إعادة إنتاج الشكل بدل إنتاج الفعالية.

المشكلة اليوم ليست في غياب الإرادة الوحدوية فقط، بل في أن الشكل التنظيمي نفسه أصبح موضوع أزمة. الواقع الاجتماعي الذي نشتغل داخله تغير جذريا: لم تعد الطبقات الاجتماعية متمركزة في فضاءات واضحة، ولم تعد ديناميات الوعي تمر حصريا عبر التنظيمات السياسية الكلاسيكية. هذا يعني أن الأداة السياسية لا يمكن أن تُستمد جاهزة من الأدبيات، بل يجب أن تُبنى انطلاقا من مهام ملموسة، ومن أشكال حضور فعلية داخل المجتمع.

الوحدة، بهذا المعنى، لا يجب أن تُفهم كدمج تنظيمي فوقي، ولا كإلغاء للاختلافات النظرية، بل كمسار عملي يبدأ ببناء مجالات فعل مشتركة. يمكن لتنظيمات مكونات اليسار الجذري، أن تتقاطع داخل جبهات اجتماعية أو تنسيقيات ميدانية مرنة، حيث تبنى الثقة من خلال الفعل، لا من خلال الاتفاقات الشكلية. فالتاريخ يظهر أن الوحدة الحقيقية ليست نقطة انطلاق، بل نتيجة لمسار من التفاعل والعمل المشترك.

لذلك، فإن تجاوز التشرذم يمر أساسا عبر إعادة التفكير في وظيفة التنظيم نفسها: ليس كغاية في حد ذاته، بل كأداة مرنة، تتغير بتغير المهام. الوحدة ليست توحيد الهياكل، بل توحيد القدرة على الفعل.

5* كيف تعامل اليساري الجذري بالمغرب مع الهزة الأيديولوجية الناتجة عن

التتمة في الصفحة 08

اليسار بالمغرب: واقعه وسبل وحدة فعله (حوار مع المناضل محمد السفريوي)

تتمة الصفحة 07

انهيار التجارب «الاشتراكية» السابقة، وكيف يمكن تطوير الماركسية لتواكب التحولات الراهنة (الرقمنة، والأزمات البيئية، وصعود اليمين الشعبوي)؟

للأسف تميزَ تعاملُ اليسار الجذري بالمغرب مع تلك الهزة بضعف نظري و اكتفى بردود فعل انفعالية. فجزء منه اعتبر ما حدث ليس بالأهمية التي تدفعه إلى مزيد من التحليل و مراجعة يقينياته وأسسه النظرية لتطويرها وإعادة تأسيسها، فانغلق على ذاته وسقط في نوع من السلفية والاحتكام إلى نصوص دون استنطاقها بعمق، و جزء اعتبر أن ذلك قوس استُنفذ و علينا وضعه في الرف.

والاتجاهين كلاهما عجز عن تحويل الأزمة إلى فرصة للتجديد. فالأسئلة التي طرحها اليسار الماركسي لم تفقد راهنيتها، بل أصبحت أكثر إلحاحا. الرقمنة لم تُلغ الاستغلال، بل أعادت تنظيمه عبر أشكال جديدة من العمل الهش. الأزمة البيئية كشفت حدود منطق التراكم الرأسمالي القائم على الاستنزاف اللامحدود. وصعود اليمين الديني والشعبوي يعكس أزمة عميقة في شرعية النظام القائم، لا قوته.

تطوير الماركسية اليوم لا يعني تكرار خلاصاتها، بل استعادة منهجها: أي تحليل الواقع كما هو، لا كما كان. الماركسية لا تُختزل في تجربة تاريخية، بل في قدرتها على تفسير لماذا تتكرر الأزمات، ولماذا يستمر التفاوت، رغم كل التحولات التقنية. الأزمة الحقيقية لم تكن في النظرية، بل في عجزنا عن تطويرها.

6* سؤال عن الأزمة الراهنة داخل اليسار الجذري ما هي جذورها؟ ولما ثقافة الحوار داخل اليسار المغربي بائسة إلى هذا الحد الذي بلغته؟

في تقديري، تعود جذور الأزمة الراهنة داخل اليسار الجذري إلى تمثل الخلاف نفسه في أذهاننا. فالخلاف لم يعد يدور حول تحليل الواقع أو تحديد المهام، بل أصبح يركز على الهوية التنظيمية وشرعية الوجود. فحين يتحول التنظيم من أداة لخدمة المشروع إلى غاية في حد ذاته، يصبح الإختلاف تهديدا للذات لا فرصة لتطويرها. عند هذه النقطة، يتحول النقاش من جدل سياسي إلى صراع بقاء.

ضعف الديمقراطية الداخلية فاقم هذا المسار. فحين تغيب آليات واضحة لتدبير الاختلاف، ويتراجع تداول المسؤولية، ويحصر النقاش في دوائر ضيقة، تنشأ ثقافة إقصاء بدل ثقافة حوار. النقد يُفهم كتشكيك، والمراجعة تؤول سلبيا، ويستعاض عن الحِجاج بالتخندق. هكذا تتآكل الثقة، ويتصلب الخطاب، وتغلق إمكانات التطور.

المفارقة أن التراث الماركسي نفسه قدّم لنا أدوات تحمي من هذا الانغلاق، وتمنحنا إمكانات فعلية لبناء تنظيم قادر على استيعاب التعدد، لا خنقه.

الخروج من هذا المأزق لا يبدأ بتوحيد نظري قسري، بل بإعادة بناء وظيفة الحوار: ربط النقاش بمهام ملموسة، وتأسيس قواعد ديمقراطية داخلية واضحة، والاعتراف بشرعية التعدد داخل أفق مشترك. التنظيم الذي يستعيد ثقافة الجدل يستعيد قدرته على التعلم؛ والذي يتعلم، يستطيع أن يتجدد.

7* هل تعتقد أن العودة إلى تأطير الحركة التلاميذية والطلابية وإعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب هي الأولوية القصوى لاستعادة وهج اليسار، أم أن الانخراط في النضال النقابي والعمالي أكثر إلحاحاً؟

أعتقد أنه يجب تجاوز المفاضلة الشكلية بين الحقل الطلابي والحقل النقابي، فما شهدته المنطقة خلال العقد والنصف الأخير، وما يتجدد اليوم مع موجات الجيل الجديد من الاحتجاج، يؤكد أن المبادرة غالبا ما تأتي من طليعة شبابية عريضة، لا يمكن اختزالها في موقع اجتماعي واحد. فهي طليعة هجينة، تضم الطالب والعامل، والعاطل، والموظف الهش، وتتحرك انطلاقا من تجربة مشتركة لم تمنحها إياهم الأطر التقليدية للفعل السياسي.

هذا المعطى يفرض إعادة صياغة السؤال: ليس أيهما أولى، الحركة الطلابية أم النضال النقابي، بل كيف يمكن بناء استمرارية تنظيمية بينهما. تاريخيا، كانت الحركة الطلابية أحد أهم خزانات إنتاج الكادر السياسي، لكنها لم تكن بديلا عن التنظيم العمالي، بل كانت جسرا نحوه.

إن إعادة بناء الحركة الطلابية، بما في ذلك أطرها التاريخية، تظل مهمة حاسمة، ليس لأنها تمثل وزنا اجتماعيا مباشرا، بل لأنها فضاء لإنتاج الوعي والتسييس. لكنها

التتمة في الصفحة 09

اليسار بالمغرب: واقعه وسبل وحدة فعله (حوار مع المناضل محمد السفريوي)

تتمة الصفحة 08

لن تكون ذات جدوى إن بقيت معزولة عن الامتدادات الاجتماعية الأوسع، خصوصا داخل عالم الشغل الذي يعرف تحولات عميقة، عنوانها الهشاشة والتفكيك وفقدان الحماية.

في المقابل، الانخراط في النضال النقابي يظل ضرورة استراتيجية، لأنه يمس قلب علاقات الإنتاج، لكنه يواجه تحديا موضوعيا يتمثل في ضعف قابلية الفئات الهشة للتنظيم بالصيغة التقليدية. وهذا ما يجعل من الضروري بناء قنوات انتقال بين المجالين، بحيث يصبح التنظيم الطلابي لحظة أولى في مسار أطول من إعادة بناء الحضور داخل الطبقة العاملة بمعناها الواسع.

الأولوية إذن ليست قطاعية، بل تنظيمية بالمعنى العميق: القدرة على بناء سيرورة تأطير مستمرة، ترافق الفرد عبر تحولاته الاجتماعية، وتمنح الفعل الاحتجاجي أفقا سياسيا. بدون ذلك، ستظل كل موجة احتجاج تبدأ من الصفر، وتعيد إنتاج نفس حدودها.

8* إذا نجح اليسار الجذري في مهامه، كيف سيكون شكل «المشروع المجتمعي البديل» الذي يقدمه للمغاربة، والذي يتجاوز شعارات العدالة الاجتماعية إلى نموذج اقتصادي وسياسي شامل وواضح؟

مشروع اليسار الجذري في الأفق الممكن، عليه أن يكون سعيا إلى إحلال حكم ديمقراطي يضمن صيانة مصالح الشعب بطبقاته الكادحة، ينتخبه الشعب ويبقى خاضعاً على الدوام للرقابة الشعبية الديمقراطية. ونظام اقتصادي يُحدث تنمية حقيقية إنتاجية لا طفيلية، يختلف عما هو سائد لدينا من اقتصاد نيوليبرالي قائم على خصخصة القطاع العام والفساد والمحسوبيات.

طبعا أي تحول سياسي سيظل ناقصا دون تحول اقتصادي عميق. فالاقتصاد القائم اليوم يتسم بطابع ريعي ونيوليبرالي، حيث جرى تفكيك أجزاء واسعة من القطاع العام، وتوسعت أشكال التراكم غير المنتج، المرتبطة بالامتيازات والاحتكار أكثر مما هي مرتبطة بالإنتاج. البديل الذي يجب أن يطرحه اليسار هو نموذج اقتصادي إنتاجي، يقوم على توجيه الموارد نحو خلق القيمة الفعلية، وتطوير القطاعات المنتجة، وربط النمو بتحسين شروط حياة الأغلبية، لا بتراكم الثروة في أيدي أقلية.

هذا الأفق لا يعني فقط إعادة توزيع الثروة، بل إعادة تنظيم عملية إنتاجها نفسها. أي الانتقال من اقتصاد يخضع لمنطق الربح السريع، إلى اقتصاد يخضع لمنطق الحاجات الاجتماعية والتنمية طويلة المدى. وهو تصور يجد جذوره في التحليل الذي قدمه كارل ماركس حول العلاقة بين نمط الإنتاج وطبيعة السلطة، حيث لا يمكن فصل الديمقراطية السياسية عن شروطها الاقتصادية.

لكن الأهم من صياغة هذا المشروع هو طريقة إنتاجه. لم يعد كافيا أن تظل مؤتمرات اليسار فضاءات لإعادة إنتاج الهياكل أو لتدبير التوازنات الداخلية. المطلوب أن تتحول إلى أوراش فعلية لإنتاج مشاريع ملموسة، تُعرَض على المجتمع باعتبارها بدائل قابلة للنقاش والتبني. فالمشروع السياسي لا يكتسب قوته من انسجامه النظري فقط، بل من قدرته على أن يصبح أفقا ممكنا في وعي الناس.

إن أزمة اليسار اليوم ليست فقط أزمة تنظيم، بل أزمة أفق. واستعادة هذا الأفق تمر عبر الانتقال من موقع النقد إلى موقع تقديم البديل، ليس كشعار، بل كمشروع تاريخي قابل للتحقق.

9* لاحظنا في تدويناتك اهتماما بـ«المسألة الدستورية». كيف ينظر إليها اليسار المغربي بشقيه الجذري والإصلاحي؟ وفي رأيك ما الطرح السليم للمسألة الدستورية بالمغرب؟

أولا أود توضيح نقطة منهجية أساسية: لا يمكن لليسار، خصوصا اليسار الجذري المتبني للماركسية، أن يستمر في التعامل مع ما يسمى "البنية الفوقية" باعتبارها مجرد انعكاس ثانوي للبنية الاقتصادية ويُستنتج من ذلك بالتالي أنها ليست معركته. بل هي ساحة للصراع. فالدستور، والقانون، والدين، والتعليم، والإعلام، ليست مجرد نتائج، بل أدوات لإعادة إنتاج ميزان القوى القائم، أو لتغييره.

من هذا المنطلق، فإن المسألة الدستورية ليست شأنا قانونيا تقنيا، بل هي مسألة سياسية بامتياز، لأنها تتعلق بتحديد طبيعة الدولة، ومصدر الشرعية، وحدود السلطة. اهتمامي بالمسألة الدستورية، ينبع من هذا الفهم.

التتمة في الصفحة 10

اليسار بالمغرب: واقعه وسبل وحدة فعله (حوار مع المناضل محمد السفريوي)

تتمة الصفحة 09

أما بخصوص سياق تدويناتي الأخيرة، فهو مرتبط بتقدير سياسي مفاده أن هناك إمكانية موضوعية لفتح نقاش دستوري في المغرب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة إذا ما تم طرح تعديل دستوري للاستفتاء الشعبي. مثل هذه اللحظات لا تتكرر كثيرا، لكنها حين تحدث، تفتح إمكانيات لإعادة طرح الأسئلة الكبرى: من يحكم؟ باسم من؟ و كيف ؟ وتحت أية مساءلة؟

إن الطرح السليم للمسألة الدستورية، في تقديري، لا يمر عبر الاكتفاء برفضها أو القبول بها، بل عبر تحويلها إلى لحظة لتوسيع النقاش العمومي حول طبيعة السلطة، وربطها بمطلب السيادة الشعبية الفعلية. فالدستور ليس مجرد نص، بل ساحة صراع. والسؤال الحقيقي ليس: هل نهتم به أم لا، بل كيف نحوله إلى أداة لفتح أفق سياسي جديد.

10* استعمال مؤسسات الدولة البرجوازية (الانتخابات والمؤسسات التمثيلية/ برلمان ومجالس محلية)، مسألة تثير اختلافات كثيرة داخل اليسار المغربي. ما رأيك في هذه المسألة؟

في تقديري، إن مسألة المشاركة في المؤسسات التمثيلية ليست مسألة مبدئية ثابتة، بل مسألة تكتيكية ترتبط بطبيعة المرحلة التاريخية وبوضعية موازين القوى. فالمشاركة يمكن أن تكون أداة لكشف حدود النظام القائم وفضح تناقضاته، لكنها تتحول إلى خطر حين تصبح غاية في حد ذاتها، أي حين ينتقل التنظيم من استعمال المؤسسات إلى التكيف معها.

والأهم قبل طرح سؤال المشاركة من عدمه، يجب أولا تحديد طبيعة المرحلة التي نعيشها. في اعتقادي، نحن لا نعيش مرحلة زخم ثوري، حيث تكون المقاطعة جزءا من دينامية تصاعدية واضحة، كما أننا لا نعيش مرحلة إصلاحية مستقرة، حيث يمكن للمشاركة أن تفتح أفق تراكم تدريجي داخل المؤسسات. نحن أمام مرحلة انتقالية مركبة، تتسم بوجود توترات اجتماعية متكررة، دون أن تترجم بعد إلى مشروع سياسي منظم وقادر على إعادة تشكيل ميزان القوى.

في مثل هذه المرحلة، لا يمكن أن يكون الجواب جاهزا أو مجردا، بل يجب أن يبنى انطلاقا من مهمة مركزية: إعادة بناء الفعل السياسي المستقل لليسار الجذري في أفق صياغة حضور فعال داخل المجتمع، وتمكين هذا الحضور من أدوات تنظيمية فعلية، قادرة على تأطير الفئات الاجتماعية التي تعبر عن السخط، لكنها لا تجد إطارا سياسيا يعبر عنها.

بعبارة أخرى، القرار لا يجب أن يتخذ بناءا على تقدير مجرد لطبيعة المؤسسات، بل على تقدير ملموس لقدرتنا نحن على استعمالها دون أن تستعملنا. الأولوية اليوم ليست المشاركة أو المقاطعة، بل بناء القوة التي تجعل لأي منهما معنى سياسيا فعليا.

11* كيف ترون دور اليسار الجذري المغربي في تفكيك هيمنة الإمبريالية الغربية، وخاصة الفرنسية في المنطقة، في ظل التحالفات الدولية الجديدة والتطبيع مع إسرائيل؟

في تقديري، إن دور اليسار الجذري المغربي في مواجهة الهيمنة الإمبريالية لا يمكن أن يختزل في المواقف المبدئية أو الشعارات التضامنية، بل يتطلب إعادة صياغة خطاب سياسي ثقافي متماسك، قادر على ربط هذه المسألة بالمصالح الملموسة لشرائحه الاجتماعية. الهيمنة الإمبريالية ليست قضية خارجية منفصلة، بل هي جزء من بنية التبعية التي تؤثر بشكل مباشر على طبيعة الاقتصاد، وخيارات الدولة، وحدود السيادة الوطنية. لذلك، فإن إقناع الفئات الشعبية بضرورة تفكيك هذه الهيمنة يمر عبر توضيح كيف تؤثر على شروط عيشها اليومية، وعلى فرص التنمية الفعلية.

في هذا السياق، تكتسب مقاومة التطبيع أهمية خاصة، ليس فقط باعتبارها موقفا أخلاقيا، بل باعتبارها جزءا من الصراع حول طبيعة موقع المغرب داخل النظام الدولي. فالتطبيع لا يعني مجرد إقامة علاقات مع الكيان بل يعكس أيضا اندماجا أعمق في منظومة تحالفات تعيد إنتاج التبعية السياسية والاقتصادية.

فيضانات الشمال: الاختيارات المسببة، والتضامن الشعبي ومهام منظمات النضال

حوار مع الرفيق اشرف ميمون -تطوان

ليست الفيضانات نتيجة حتمية للظروف الطبيعية، وليس حجم الخسائر ناجما بنحو آلي عن تغير المناخ. فنمط تنظيم المجتمع وأولياته هما العامل الحاسم فيما يحصل ويعزى الى عوامل موضوعية. فعندما يكون منطق تدبير الحياة الاجتماعية هو مصلحة الأقلية المالكة و الحاكمة، تؤدي قاعدة المجتمع العريضة، أي الطبقات الشعبية، الكلفة. وبقدر تهيكل هذه الطبقات في تنظيمات يتعاظم التضامن، ويكسب الكادحون منظورا للنضال عند حلول كوارث المجتمع الرأسمالي. من زاوية النظر هذه، نلقي ضوءا على الفيضانات التي شهدها شمال المغرب في حوار مع الرفيق أشرف ميمون ، بصفته عضواً في حزب النهج الديمقراطي العمالي وفاعلا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع تطوان، متابعاً لما يجري بالمدينة ونواحيها

إلى أي حد تكشف الفيضانات أن ما حدث لم يكن كارثة طبيعية بقدر ما كان نتيجة لاختيارات اقتصادية وتخطيط مجالي غير عادل راكم الهشاشة داخل المدن، وما الذي يبيّنه ذلك عن أداء الدولة قبل وأثناء الكارثة، وهيمنة منطق التدبير بعد وقوعها وغياب سياسات وقائية حقيقية تحمي الحق في الحياة والسلامة؟

بدايةً، أتقدم بجزيل الشكر لجريدة المناضل-ة على تواصلها وإتاحة هذه الفرصة لإجراء هذا الاستجواب، الذي يهدف إلى نقل صورة حقيقية عن حجم الكارثة التي حلّت بمناطق الشمال، آملاً أن يكون هذا الحوار مفيدًا للقراء، وللكادحين والكادحات، ويساهم في تسليط الضوء على معاناة الساكنة المتضررة.

يمكن اليوم اعتبار ما نعيشه تجلّيًا واضحًا، لا يحتاج إلى كثير نقاش، لطبيعة الاختيارات الاقتصادية التبعية للدولة المغربية، والتي تتجسد في سياسات نيوليبرالية تقوم على تركيز الثروة في يد أقلية، مقابل تهميش واسع للأغلبية. فالمتضررون من الفيضانات اليوم، وضحاياها المباشرون، هم عموم الشعب، ولا سيما الطبقات المسحوقة والكادحة، وهو ما يبيّن بوضوح من هم المستفيدون الحقيقيون من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة.

وعلى مستوى التوزيع المجالي غير العادل، يتضح أن سكان المداشر والقرى والبوادي وهوامش المدن هم الأكثر عرضة للمخاطر. إذ يقطن هؤلاء في محيط الأودية والأنهار، وفي مساكن غير لائقة أقيمت في مناطق يعلم الجميع، بمن فيهم المتخصصون، عدم صلاحيتها للسكن بسبب هشاشة تربتها وقابليتها للانجراف. وقد تجلّى ذلك بوضوح في قرية «اغبالو» بإقليم شفشاون، حيث انهارت مساكن

التتمة في الصفحة 12

فيضانات الشمال: الاختيارات المسببة، والتضامن الشعبي ومهام منظمات النضال

تتمة الصفحة 11

حوار مع الرفيق اشرف ميمون -تطوان

قرية كاملة، وتم تدمير نحو مئة منزل بشكل كامل. ويضاف إلى ذلك التهميش الذي تعانيه مدينة القصر الكبير، إحدى مدن الشمال التاريخية، الواقعة بحوض اللوكوس، ما جعلها تفتقر اليوم إلى الإمكانيات، الطبيعية منها وغير الطبيعية، لمواجهة خطر الفيضانات، وهو ما أظهرته بجلاء الصور ومقاطع الفيديو المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وخلاصة القول، فإن ما راكمته الاختيارات الاقتصادية، إلى جانب التخطيط المجالي المختل، والهشاشة، وسوء التدبير، والانحياز الطبقي الواضح لصالح المالكين وأصحاب الثروة، جعل فقراء الشعب وعموم الكادحين هم من يدفعون كلفة الكوارث وحدهم.

من يدفع ثمن هذه الفيضانات؟ هل تؤكد هذه الكارثة مرة أخرى أن الكلفة تقع أساساً على العمال، وصغار الفلاحين، وسكان الهامش، بينما تظل الاختيارات العمرانية والاقتصادية، وكبار المستفيدين منها، بمنأى عن أي محاسبة فعلية؟

فيما يتعلق بتقييم أداء الدولة، ونحن نعيش على وقع كارثة الفيضانات بالإقليم، سواء من حيث تدبير الأزمة أو من حيث المساهمة في استقبال الوافدين من مدينة القصر الكبير ومناطق أخرى، يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات الجوهرية. أولًا، يبرز بشكل واضح غياب سياسات وقائية حقيقية بالمنطقة، إذ كان من المفترض على الدولة العمل مسبقًا على توسيع مجاري الأودية والأنهار، وإصلاح وتحديث البنية التحتية، خاصة تلك المرتبطة بتصريف المياه، بهدف الحد من المخاطر المحتملة الناتجة عن التساقطات المطرية الغزيرة. غير أن الدولة، وللأسف، لم تتحرك في هذا الاتجاه، وفضّلت توجيه استثماراتها نحو مشاريع أخرى، من قبيل بناء الملاعب في الرباط ومدن أخرى، في الوقت الذي تُركت فيه البنية التحتية للمدن على حالها منذ سبعينيات القرن الماضي دون أي تجديد يُذكر.

ويُعد هذا الإهمال أحد الأسباب الرئيسية للكوارث التي نشهدها اليوم في القصر الكبير وشفشاون وتطوان. وعليه، يمكن الجزم بغياب شبه تام للإجراءات الاستباقية، وهو ما تجلّى بوضوح خلال عملية إجلاء سكان حي «كويلما» وحي «مكلاتة»، حيث لم يتم التدخل إلا في صبيحة يوم الفيضان، دون أي إعداد مسبق، لا على المستوى النفسي ولا اللوجيستيكي، ودون توفير الإمكانيات الضرورية لإنجاح عملية الإجلاء.

هذا الواقع يؤكد مرة أخرى أن الفئات التي تؤدي ثمن الكوارث الطبيعية هي الشغيلة الزراعية والفئات الهشة والمهمشة التي لا تملك أي وسائل للحماية. فقد عاش سكان مدن تطوان وطنجة وعدد من المناطق الهامشية ليلة الفيضان في حالة من الرعب والحزن الحقيقيين. كما شهدت مدينة تطوان وفيات مأساوية إثر جرف السيول لأسرة مكونة من ستة أفراد، في دليل صارخ على سوء التدبير، وضعف الوقاية، وغياب أجهزة الدولة في عدد من المناطق المتضررة.

حاليًا، يوجد بتطوان ما لا يقل عن 12 دوارًا معزولًا بشكل تام عن العالم بسبب الفيضانات، حيث قُطعت الطرق وتضررت القناطر، وتعيش الساكنة أوضاعًا مأساوية في ظل غياب شبه كامل للدولة. ولم تُقدِم السلطات على اتخاذ أي إجراءات، حتى البسيطة منها، كتوفير المواد الغذائية والأغطية للسكان المتضررين، خاصة في جماعتي «السحرتيين» و«السوق القديم»، اللتين تطلق ساكنتهما نداءات استغاثة دون أن تجد آذانًا صاغية.

إلى جانب ذلك، غمرت المياه مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية، ونفقت مئات من الحيوانات المدجنة، ما فاقم من معاناة الفلاحين الصغار. وقد عبّر فلاحو سهل مارتيل، وكذا مناطق قبيلة «وادراس» و«أخماس»، عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن حجم الخسائر التي تكبدوها، نتيجة غياب أي تحذير مسبق أو مواكبة من الجهات المسؤولة.

بشكل عام، يمكن القول إن الوضع في عدد كبير من القرى يُنذر بكارثة إنسانية حقيقية، حيث تسود أجواء من الخوف والمعاناة، وتنتشر شبه «رائحة موت» نتيجة الدمار الذي لحق بعدد من الدواوير، ودخول المياه إلى أخرى، في ظل غياب أدنى حضور لأجهزة الدولة المعنية بالوقاية، وحماية المواطنين، وتوفير المتابعة والطمأنة والرعاية الضرورية.

التتمة في الصفحة 13

فيضانات الشمال: الاختيارات المسببة، والتضامن الشعبي ومهام منظمات النضال

تتمة الصفحة 12

حوار مع الرفيق اشرف ميمون -تطوان

كيف تجلى التضامن الشعبي إبان الفيضانات؟ في ظل ضعف تعامل الدولة وتخلّيها عن مسؤولياتها الاجتماعية وما هي الأشكال التنظيمية التي يتخذها التضامن الشعبي، وهل من دور لمنظمات النضال (يسار، نقابات، جمعيات حقوقية ...)؟

في مقابل الغياب الواضح لأجهزة الدولة، يبرز حضور قوي وملموس للتضامن الشعبي، خصوصًا في المناطق القروية المتضررة. فقد شهدت هذه المناطق حركية واسعة شارك فيها شباب وجمعيات محلية، تجسدت في مبادرات تطوعية متعددة الأشكال. وفي هذا السياق، أفادني أحد أقاربي بوجود تضامن لافت بين متطوعين من مداشر مختلفة لدعم فلاحي قرية أغبالو، والعمل على توفير الغذاء والمأوى لساكنتها، وهو ما ينطبق كذلك على قرى أخرى من قبيل «الدردارة» و«زينات».

لقد أثبتت هذه التجربة، مرة أخرى، أن الشعب هو من يحمل الشعب، وأن الشعب هو من ينقذ الشعب، دون مزايدة أو انتظار مقابل. فقرابة 70% من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم بمدينة تطوان، أو الوافدين من القصر الكبير، جرى إيواؤهم بفضل مجهودات خالصة نابعة من تضامن الساكنة المحلية، بعيدًا عن أي تدخل فعلي وفعّال لأجهزة الدولة. وفي نهاية المطاف، نحن أمام شكل عميق من التضامن بين أفراد الشعب المغربي الفقير، في مواجهة ضعف صارخ في قدرة الدولة على إطعام وإيواء الفارين من الكارثة.

وفي ظل التحولات المناخية المتسارعة وتزايد مخاطر الفيضانات، يصبح من الضروري التفكير في استعدادات مزدوجة: استعدادات نضالية، وأخرى قائمة على ترسيخ وتعزيز التضامن الشعبي. فالاستعدادات النضالية ترتبط أساسًا بما بعد الفيضانات، حيث إن حجم الخسائر، على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبنيوية، هائل. كما أن هناك قرى ومداشر بأكملها باتت في حاجة ماسة إلى إعادة الإعمار، وإلى مواكبة حقيقية تضمن كرامة الساكنة المتضررة وحقها في العيش الآمن.

في سياق التغير المناخي وتزايد مخاطر الفيضانات بالمغرب، كيف يمكن تصور الاستعداد من منظور حقوقي وطبقي؟ بوجه الخطاب الدولة وتواصلها الظرفي، ما السبيل لنهوض المنظمات الشعبية (حزبية ونقابية وجمعوية) بدورها النضالي من أجل سياسات عمومية جذرية تقوم على التخطيط العادل للمجال، والاستثمار العمومي في البنية التحتية، والنضال من أجل مشاركة الساكنة المتضررة في اتخاذ القرار؟

تخوض اليوم الساكنة المتضررة ومعها قوى المجتمع الحي معركة حقيقية للضغط على الدولة من أجل الاعتراف بالمناطق التي اجتاحتها الفيضانات كمناطق منكوبة. فرغم جسامة الخسائر التي عرفتها هذه المناطق، من تهجير للسكان وسقوط ضحايا في الأرواح، لا تزال الدولة ترفض الإقرار بهذا الوضع، في تجاهل صارخ لحجم المأساة الإنسانية والاجتماعية القائمة. ويجب أن يشكل هذا المطلب، في المقام الأول، محور معركة سياسية واضحة تخوضها كل القوى السياسية الديمقراطية، والهيئات الحقوقية، والتنظيمات النقابية المناضلة.

وفي المقام الثاني، تندرج هذه المعركة في إطار أوسع يهدف إلى تعزيز التضامن الشعبي وتنظيمه، وتحويله إلى قوة ضغط نضالية قادرة على فرض مطالب مستقبلية ملموسة، من أجل تحسين أوضاع المتضررين، ومرافقتهم ميدانيًا، والترافع باسمهم قانونيًا وسياسيًا، بما يضمن انتزاع حقوقهم كاملة غير منقوصة.

صحيح أن الفيضانات ظاهرة طبيعية لا جدال فيها، غير أن المسؤولية عن حجم الخسائر الكارثية التي ترتبت عنها تقع، في جزءها الأكبر، على عاتق الدولة، نتيجة اختياراتها السياسية والاقتصادية. وتتمثل مسؤوليتنا، نحن كقوى سياسية مناضلة، في تعبئة الجماهير الشعبية ضد هذه السياسات، ورفع مستوى الوعي الجماعي، حتى تدرك الفئات الشعبية البسيطة، نساءً ورجالًا، أن ما يُقدَّم على أنه «قضاء وقدر» ليس سوى نتيجة مباشرة لاختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية لدولة تنتهج سياسات نيوليبرالية قائمة على التقشف، والإجهاز على الحقوق، وتقويض أسس الحماية الاجتماعية.

قافلة التضامن الوطنية مع عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك – مكناس في 15 فبراير 2026

بقلم: أكوليز

في يوم 15 فبراير 2026، تحوّلت شوارع «حمرية» في مكناس إلى منصة احتجاج شغيلة عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك بوجه الاستغلال الطبقي، من خلال تنظيم القافلة الوطنية التضامنية التي شهدت حضورًا واسعًا من إطارات حقوقية ونقابية وسياسية ومناضلين طلبة. شكل هذا التحرك محطة في صراع طويل بين الشغيلة وأرباب العمل، صراع تُظهره اليوم معركة عاملات وعمال «سيكوم» كواحد من أبرز ملفات النضال العمالي في المغرب.

رحلة كفاح العاملات والعمال (2017 – 2026)

بدأت المعاناة مع وقف نشاط شركة سيكوم/سيكوميك منذ عام 2017، حين توقّفت عن صرف الأجور والتعويضات القانونية لعمالها، وسط وعود متكررة بفتح حل شامل يُنصف الشغيلة المتضررة. طوال السنوات التالية عرف الملف سلسلة من الوقفات، الاعتصامات، المراسلات الرسمية، والنداءات الحقوقية، لكن الوعود بقيت حبرًا على ورق، ما عمّق من هشاشة وضع العاملات والعمال الاجتماعي، خاصة مع فقدان الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية.

استغلال طبقي

ما شهدته السنوات الماضية ليس مجرد تأخر في إيجاد الحل، بل استمرار ممنهج للهيمنة الرأسمالية والاستغلال الطبقي في مجتمعنا. العمال والعاملات الذين سخروا آلاف الساعات من الجهد والعرق لم تُحترم أبسط حقوقهم: الأجر العادل والضمان الاجتماعي، والحماية القانونية الأساسية. في المقابل، استمر رب العمل في الاغتناء من قوتهم العاملة وتكديس الثروات على حساب حياتهم ومعيشتهم، فظلت حياة العمال وكرامتهم كبضائع مستهلكة في سوق الربح، بلا حماية ولا عدالة. رغم الوعود المتكررة، ظلت مصالح الدولة متواطئة بين التصريحات العامة والوعود الباردة. عززعدم تمكين العاملات والعمال من حقوق الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية وانعدام أجوبة واضحة حول طريقة تسوية الملف، موقف العمال بأن الدولة كانت موالية لرب العمل. لقد بدا واضحا أن آليات «التفاوض الرسمية» لم تُصاغ ضمن منطق حماية الشغيلة، بل لصالح منطق طبقي يحمي أرباب العمل وهو ما يدحض بشكل واضح كل حديث مزعوم عن « الشراكة الاجتماعية ». حيث تؤكد التجارب أن النضال المستمر والتضامن الطبقي هو الطريق الوحيد لإنهاء هذا الاستغلال، واسترجاع الحقوق المسلوبة، وضمان حياة كريمة للشغيلة.

التضامن المستقبلي: شرط الانتصار

مثلت قافلة مكناس 2026 نقطة التقاء بين قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية دفعة واحدة تسهر على استمرارها دولة طبقية بامتياز. كانت القافلة الوطنية منصة للاحتجاج، وإثبات أن العمال والعاملات ليسوا وحدهم في هذا النضال، وأن التضامن الوطني يمثل شرطاً أساسيًا في الضغط لانتزاع الحقوق. من خلال مشاركات متنوعة وموقف جماعي موحّد، أظهرت القافلة أن النضال الطبقي يمكن أن يتجاوز الانقسامات، وأن التضامن ليس فقط كلمة، بل عمل ميداني وانخراط فعلي. النجاح في هذه المعركة لا يمكن أن يتحقق بالتدخلات الفردية أو بالمذكرات والأسئلة البرلمانية أو الاحتجاجات المعزولة، بل يتطلب استراتيجية تضامن طبقي متكاملة تشمل فضح ممارسات الاستغلال إعلاميًا بشكل قوي، وتوفير الدعم المادي للعمال لضمان استمرار الاعتصامات والتحركات، وممارسة ضغط سياسي ونقابي فعال، بالإضافة إلى تضافر الجهود حول قضايا الشغيلة في جميع القطاعات، بحيث يصبح النضال الجماعي والتضامن الميداني هو القوة الحقيقية التي تفرض الحقوق وتكسر منطق الاستغلال الطبقي.

لقد أكدت قافلة مكناس أن العاملات والعمال هم الضامنون الحقيقيون لمستقبل معركتهم، وأن وجود القوى النقابية والحقوقية والطلابية معهم ليس مجرد دعم وفقط، بل علاقة نضالية متوازية تُعزّز قدرة الشغيلة على قيادة معركتها بنفسها. قافلة التضامن ليست محطة النهاية، بل بداية جديدة في مسار طويل من الكفاح العمالي. إن قضية العاملات والعمال في «سيكوم/سيكوميك» تُعد مثالًا صارخًا على الاستغلال الطبقي وأهمية التضامن الموحد. والرسالة التي خرجت بها القافلة واضحة: الحقوق لا تُعطى، بل تُنتزع بالنضال الجماعي والتضامن الميداني المستمر.

قافلة التضامن: من تجربة شغيلة سيكوم-سيكوميك نتعلم جميعا

تمضي السنوات ويستمر كفاح شغيلة سيكوم-سيكوميك بصمود قل نظيره، في سياق صعب سمته الرئيسية تراجع الحركة النقابية المغربية وتشتتها. أول ما تؤكده هذه التجربة الكفاحية الفريدة هو طاقة المقاومة عند النساء العاملات، وصمودهن بوجه أرباب العمل والدولة التي تناصرهم. فرغم زوال الدخل بتوقف الأجور، وما ينتج عنه من مشكلات المعيش اليومي لمن أفنى العمر بمصنع ليجد نفسه في الشارع، واصلت شغيلة سيكوم-سيكوميك المطالبة بالحقوق بتعبئة متنوعة الأشكال وبنفس طويل.

جريدة المناضل-ة / 13 فبراير 2026

وثاني حقائق هذه التجربة النضالية هو ما يعانيه النضال العمالي من تسلط ناتج عن نقص الديمقراطية او انعدامها التام. وهذا واقع قاومته شغيلة سيكوم-سيكوميك، وبينت أن هذا التسلط مشكلة لا يمكن التغاضي عنها، بل لن يتقدم النضال ويحقق أهدافه إلا بتسيير ديمقراطي، قائم على قرارات يتخذها المعنيون و المعنيات أنفسهم في جموع عامة. قرارات يجب ان يحترمها الجميع وينفذها، حتى الأجهزة العليا للمنظمة النقابية.

الحقيقة الأخرى التي بينتها من جديد تجربة الصمود هذه هي ان تشتت الحركة النقابية المغربية يضرها كثيرا، ويضعف روح التضامن العمالي، بل يقتلها. والخلاصة هو أن ما يفرق الأجهزة الفوقية لمختلف النقابات لا يفرق بين الشغيلة في القاعدة، ولأجل ذلك يجب توحيد النضالات من أسفل بغض النظر عن الانتماءات التنظيمية المختلفة.

إن التعاطف والتضامن الذي حظيت به نضالات عاملات سيكوم-سيكوميك وعمالها، من طرف مناضلين ومناضلات في ربوع المغرب، من منظمات نقابية وحقوقية وسياسية، وكذلك من طرف الطلبة وفئات شعبية أخرى، دليل على أن العزم النضالي لا ينضب، إنما هو بحاجة للتقوية و التطوير، بتوحيد الجهود عماليا وشعبيا. وهذا واجبنا جميعا لنصرة عاملات سيكوم-سيكوميك، ولإنجاح النضالات العمالية أينما كانت.

كفاح كادحي محاميد الغزلان

مقابلة مع مرشد سياحي

تعيش واحة محاميد الخزلان في أقاصي الصحراء الشرقية تعبئة شعبية، ليست الأولى، حيث أسهم كادحوها وكادحاتها في النضالات التي يشدها المغرب المهمش مرارا. لإبراز الدينامية الكفاحية الجارية تواصلت جريدة المناضل-ة مع احد نشطائها، وكانت هذه المقابلة. فإليه وإلى كافة كادحي محاميد الغزلان وكادحاتها تحيات نضالية عالية.

س: في البداية، نود التعريف بكم.

ج: اسمي العربي بالا، وأعمل مرشداً سياحياً.

س: ما أبرز الأنشطة الاقتصادية في محاميد الغزلان؟ وما مصدر عيش الساكنة؟

ج: في السابق، كانت محاميد الغزلان تعتمد أساساً على الفلاحة وتربية الماشية. أما اليوم، فأصبحت السياحة القطاع الحيوي شبه الوحيد، وتشكل مصدر الدخل الرئيسي للسكان، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

س: تشهد المنطقة احتجاجات خوفاً على مستقبل مصادر الرزق. ما الأسباب التي دفعت الساكنة إلى ذلك؟

ج: هناك عدة أسباب رئيسية، من أبرزها:

منذ أكثر من سبع سنوات، حاول بعض المنعشين السياحيين من زاكورة، دون أي ارتباط بالمنطقة، شق طريق نحو منطقة اشكاكة بهدف عزل جماعة محاميد الغزلان والاستحواذ على موقعها السياحي المعروف بأكبر كثبان رملية في المغرب. وقد احتج أبناء المنطقة على هذا الإجراء غير القانوني، خاصة أنه تم دون ترخيص من السلطات المختصة. ورغم تعهدات سابقة بوقف المشروع، تم التغاضي عنه واستكمال شق الطريق.

في الأشهر الأخيرة، تعرض عدد من أصحاب المخيمات السياحية لمحاولات ابتزاز من طرف شخص يزعم تمثيل إدارة المياه والغابات، مطالباً بمبالغ مالية مقابل تسوية أوضاع قانونية، رغم أن الأراضي المعنية لا تدخل ضمن اختصاص هذه الإدارة.

تعثر مشاريع تأهيل مركز محاميد الغزلان، في ظل هشاشة البنية التحتية.

تفاقم مشكلة النفايات بشكل يسيء لصورة المنطقة أمام الزوار الأجانب.

مضايقات يتعرض لها منظمو الرحلات عبر الجمال، ما يعرقل نشاطهم السياحي.

س: هل تقتصر الاحتجاجات على العاملين في السياحة أم تشمل مختلف فئات المجتمع؟

ج: الاحتجاجات تضم مختلف شرائح المجتمع المحلي، لأن الجميع يدرك أن السياحة هي المورد الاقتصادي الأساسي للمنطقة .

س: كيف تؤثر مشاريع الطرق الجديدة والمخططات التنموية على اقتصاد البلدة؟

وهل هناك إحساس بتهميش إضافي؟

ج: هناك مشروع رسمي تحت إشراف وزارة التجهيز يربط تاكونيت بمنطقة اشكاكة، وهو مشروع نثمنه، لكننا نطالب بربطه بمحاميد الغزلان حتى لا يؤدي إلى عزلها. في المقابل، هناك طريق غير رسمي يتم إنشاؤه بمبادرة من بعض المنعشين السياحيين من زاكورة، ما قد يتسبب في عزل المنطقة بشكل خطير ويؤثر سلباً على اقتصادها.

س: ما أهمية السياحة الصحراوية في اقتصاد المنطقة؟ وما المخاطر التي تهددها؟

ج: السياحة الصحراوية تشكل ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي وتسهم في فك العزلة عن المنطقة، كما توفر فرص عمل مباشرة (مرشدون، سائقون، طباخون) وغير مباشرة (حرفيون، فلاحون، تجار). إضافة إلى ذلك، فإن استقطاب السياح الأجانب يساهم في إدخال العملة الصعبة. لكن، للأسف، معظم النجاحات المحققة جاءت بجهود ذاتية لأبناء المنطقة وبعض المستثمرين الأجانب، في ظل غياب مشاريع

التتمة في الصفحة 17

كفاح كادحي محاميد الغزلان

تتمة الصفحة 16

مقابلة مع مرشد سياحي

تنموية كبرى. ومن أبرز المخاطر الحالية تجميد بعض الأنشطة، خصوصاً الرحلات عبر الجمال، وعزل المنطقة، ما قد يؤدي إلى تراجع اقتصادي وهجرة السكان نحو المدن.

س: كيف تُنظم الاحتجاجات؟ وهل كان هناك حوار مع السلطات؟

ج: تشرف تنسيقية تضم عدداً من المنعشين السياحيين الممثلين لمختلف الأنشطة على تنظيم الاحتجاجات، لضمان سلميتها. وقد اقترحت السلطات فتح حوار مع رئيس دائرة زاكورة، لكن نظراً لعدم الالتزام السابق بتعهدات مماثلة، طالبت التنسيقية بأن يكون الحوار مع عامل الإقليم مباشرة. وحتى الآن، لم يتم الاستجابة لهذا الطلب.

س: ما أبرز المطالب التي ترفعونها؟ وما أشكال الاحتجاج المعتمدة؟

ج: من أهم مطالبنا:

رفع القيود عن نشاط الرحلات عبر الجمال وضمان استمراريته.

فتح تحقيق في شق الطريق غير القانوني ومحاسبة المسؤولين عنه.

ربط الطريق الإقليمية بالطريق الوطنية رقم 9 لتفادي عزل المنطقة.

تطبيق القانون بخصوص استغلال أراضي الجموع.

إحداث فروع للتكوين المهني في المجال السياحي.

تحسين البنية التحتية وحل مشكلة النفايات بشكل جذري.

تنظيم مسارات سباقات السيارات والدراجات للحد من آثارها السلبية.

التحقيق في وقائع الابتزاز المنسوبة لشخص يدعي تمثيل إدارة المياه والغابات.

تسهيل المساطر الإدارية للمستثمرين المحليين.

تمكين المهنيين من الانخراط في الهيئات السياحية الإقليمية.

إيجاد حل توافقي لأصحاب سيارات الدفع الرباعي لممارسة نشاطهم.

أما أشكال الاحتجاج، فتشمل وقفات يومية، ومسيرات أسبوعية، ولقاءات توعوية، مع تأكيدنا الدائم على الاستعداد للحوار وإشراك جميع الفاعلين المحليين في أي قرارات تخص المنطقة.

س: هل ترتبط احتجاجاتكم بسياق وطني أوسع؟ وكيف ترون مستقبلها؟

ج: احتجاجاتنا ليست مرتبطة بأي حراك وطني، بل هي تعبير محلي عن رفض المساس بمصدر عيش سكان محاميد الغزلان، ودفاع عن حقهم في التنمية والكرامة.

محاميد الغزلان: من معركة الماء إلى معركة الأرض... بلدة في مواجهة السياسات النيوليبرالية

بقلم: العاصي

يندرج احتجاج سكان محاميد الغزلان ضمن مسار طويل من نضالات القرى والمناطق المهمشة في مواجهة سياسات دولة اعتمدت، منذ عقود، اختيارات نيوليبرالية عمّقت التفاوتات ووسّعت هوة الإقصاء. ففي الهوامش البعيدة عن المركز، حيث يتضاءل الاستثمار العمومي وتغيب البنيات الأساسية، يجد السكان أنفسهم في مواجهة العطش والبطالة واستنزاف الموارد، في ظل نموذج تنموي لا ينصفهم. ومن هذا السياق العام يمكن فهم تعاقب محطات الاحتجاج في البلدة، من الماء إلى الأرض ثم إلى المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

الحق في الماء: مواجهة العطش والتهميش (2013)

لم تكن أزمة الانقطاعات المتكررة للماء الصالح للشرب مجرد عطب تقني، بل تجسيداً ملموساً لموقع البلدة في أسفل سلّم الأولويات. حين يُترك السكان للعطش بينما تُوجَّه الموارد إلى مراكز النفوذ، ينكشف الطابع الطبقي لتدبير الخدمات الأساسية. خروج الساكنة للاحتجاج كان دفاعاً مباشراً عن حقها في الحياة، ورسالة واضحة بأن الماء ليس امتيازاً تمنحه السلطة، بل حقاً يُنتزع.

الأرض في مواجهة منطق التفويت (2022–2025)

تطورت الاحتجاجات لاحقاً مع صدور مراسيم التحديد الإداري لأراضي الجموع، لتنتقل المعركة من الحق في الماء إلى الحق في الأرض. آلاف الهكتارات أصبحت موضوع قرارات فوقية، رأت فيها القبائل تفويتاً مقنّعاً لصالح قوى نافذة. هنا يتجسد منطق السياسات النيوليبرالية بوضوح: تحويل الأرض من مجال عيش جماعي إلى أصل عقاري قابل للتصرف وإعادة التوزيع وفق ميزان القوة. أمام ذلك، لم تكتف الساكنة بالتنديد، بل نظمت وقفات متعددة، وخاضت مسارات قضائية، وواجه بعض نشطائها المتابعات. لأن القضية بالنسبة لهم ليست مسطرة إدارية، بل دفاع عن شرط الاستمرار الاجتماعي والثقافي.

الخوف من العزل الاقتصادي:

إعادة رسم الخريطة لصالح المركز اليوم يتجدد الحراك مع مشاريع طرق يُخشى أن تعيد توجيه الحركة الاقتصادية بعيداً عن البلدة. في منطقة تعتمد أساساً على السياحة الصحراوية، قد يعني تغيير المسارات ضرب استثمارات شبابية بُنيت بجهود ذاتية، دون دعم فعلي من الدولة. يتضح هنا تناقض صارخ: الدولة التي قصّرت في توفير البنيات الأساسية، تتدخل لإعادة هيكلة المجال بما يخدم منطق الربحية الكبرى، حتى وإن كان الثمن إضعاف اقتصاد محلي هش. إنها إعادة إنتاج للمركز على حساب الهامش، ولكن بأدوات جديدة.

خيط ناظم: من العطش إلى العزل

ما يربط هذه المحطات الاحتجاجية ليس مجرد التسلسل الزمني، بل جوهر الصراع نفسه: تهميش بنيوي يفرزه «نموذج تنموي» يرى في القرى خزّاناً للموارد وسوقاً للربح «السياحي» ، لا فضاءً للعيش الكريم. من عطش الماء إلى تهديد الأرض، ثم محاولات العزل الاقتصادي، ينكشف نفس المنطق: الدولة تعيد إنتاج الفوارق وتقوّض حقوق سكان القرى، ومحاميد الغزلان ليست استثناء، بل نموذج مكثف لما تعيشه قرى عديدة من نزع لحقوقها المادية والرمزية.

ما العمل ؟

إن التعامل مع كل ملف بمعزل عن الآخر يتيح احتواءه وتفكيكه. لذلك يصبح ربط نضالات الماء والأرض والشغل في إطار تنسيقيات أوسع ضرورة ملحة. المطلوب تجاوز الطابع المحلي نحو أفق جهوي ووطني، وتوحيد المطالب حول عناوين واضحة: الحق في الموارد، «العدالة المجالية»، ووقف تفويت الأراضي الجماعية. عندما تلتقي هذه المعارك في أفق مشترك، يتحول الغضب المتفرق إلى قوة اجتماعية منظمة. فالمعركة ليست معركة بلدة واحدة، بل معركة كل الهامش في مواجهة منطق يضع الربح قبل الإنسان. وتوحيد النضالات هو الخطوة الأولى لجعل الدفاع عن الخبز والأرض والكرامة مشروعاً جماعياً يصعب عزله أو تجاهله.

مـرة أخـرى دمـاء عمـال التوصيـل لـدى شـركة «گلوفـو» (GLOVO) تُسـال علـى الاسـفلت...

وفاة عامل التوصيل أيوب وريمشي في حادثة شغل يوم الأربعاء 21 يناير 2026. من أجل الأرباح، الرأسمالية تقتل العمال...

بقلم: محمد أمين الجباري

يوم الأربعاء 21 يناير 2026، فارق الحياة عامل التوصيل في شركة «گلوفو» (GLOVO)، الشاب أيوب وريمشي القاطن قيد حياته بمدينة وجدة. تعرض لحادثة سير أثناء مزاولته لعمله، دخل على إثرها قسم الانعاش قبل أن يفارق الحياة متأثرا بجراحه.

انضاف بذلك إلى الشباب الذين فقدوا حياتهم، أو أصيبوا إصابات بليغة أثناء مزاولتهم لعملهم، وهو يلبون أوامر خوارزميات تطبيق المنصة الرقمية «گلوفو» (GLOVO)، التي منذ دخولها المغرب عام 2018 وعدد الحوادث في صفوف عمال التوصيل في تزايد مستمر، إذ ليست هذه هي المأساة الأولى بهذه الشركة.

وهـذه أمثلـة للحـوادث التـي تعـرض لهـا العمـال لـدى شـركة «گلوفـو» (GLOVO) خـلال سـنة 2025:

- فيوم الأحد 12 أكتوبر 2025، توفي اسماعيل أبوب نتيجة مضاعفات حادثة سير تعرض لها يوم السبت 11 أكتوبر 2025 بالدار البيضاء، أثناء أداء عمله.

- ويوم الاثنين 22 شتنبر 2025، لقي الشاب سفيان مصرعه اثناء مزاولته لعمله إثر حادثة سير بطنجة.

- وفي الساعات الأولى من صباح يوم الأحد 21 شتنبر 2025، فارق الحياة الشاب العشريني يونس، إثر حادثة سير مروعة وقعت بشارع الجامعات بمدينة الدار البيضاء، إذ دهسته سيارة كانت تسير بسرعة كبيرة.

- ويوم الأربعاء 06 غشت 2025، مساءً، فارق الحياة الشاب محمود سائح بعد أن صدمته حافلة بالمعاريف بمدينة الدار البيضاء، وهو في طريقه لتوصيل طلبية. الضحية شاب، عمره حوالي 25 سنة، وقد شيع جثمانه في اليوم الموالي للحادثة في موكب جنائزي مهيب، سار فيه عشرات عمال التوصيل لدى شركة «گلوفو» (GLOVO) بدراجاتهم.

- ويوم الاثنين 26 ماي 2025، لقي الشاب حمزة مصرعه، متأثراً بجروح خطيرة أُصيب بها، إثر حادثة سير مروعة وقعت يوم الثلاثاء 13 ماي 2025، ليلاً، بشارع مولاي إسماعيل بمدينة طنجة، أثناء توصيل طلبية، وذلك بعد أسبوعين من صراع مرير في قسم العناية المركزة، تاركاً وراءه ألماً كبيراً في نفوس أسرته وزملائه. الضحية شاب يبلغ من العمر 31 سنة، شيعت جنازته في موكب جنائزي مهيب، سار فيه عشرات عمال التوصيل لدى شركة «گلوفو» (GLOVO).

- ويوم الثلاثاء 20 ماي 2025، مات عامل توصيل لدى شركة «گلوفو» (GLOVO) دهسا تحت عجلات شاحنة في حادثة سير مروعة وقعت أمام باب الميناء رقم 4 بالدار البيضاء، وذلك أثناء القيام بعمله. الضحية شاب في العشرينيات من عمره.

- وليلة الثلاثاء-الأربعاء 30 أبريل 2025، حوالي الثالثة صباحاً، مات الشاب أمين بعدما صدمته سيارة تسير بسرعة مفرطة في أحد المحاور الطرقية بمدينة الدار البيضاء، وهو على دراجته، أثناء تأديته لطلبية.

- يوم الثلاثاء 21 يناير 2025، أصيب عامل توصيل لدى شركة «گلوفو» (GLOVO) إصابات بليغة في حادثة سير

التتمة في الصفحة 20

مرة أخرى دماء عمال التوصيل لدى شركة «گلوفو» (GLOVO) تُسال على الاسفلت...

تتمة الصفحة 19

بقلم: محمد أمين الجباري

خطيرة وقعت بحي إسيل بمراكش، إثر اصطدام قوي بين دراجته النارية وسيارة، خلال أدائه لعمله.

- يوم السبت 04 يناير 2025، اصطدمت سيارة بعامل توصيل لدى شركة «گلوفو» (GLOVO) أثناء مزاولته لعمله بمنطقة مسنانة بطنجة. وما زاد من تعريض العامل أكثر للخطر، وجعل سلامته على المحك، تشبثه بالسيارة بعد أن لمس أن السائق يعتزم الفرار دون الامتثال للإجراءات القانونية المطلوبة.

هذه فقط أمثلة وصلت إلى الجرائد وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي، وغيرهم كثير ممَّن لم تصل أخبارهم إلى الإعلام، تكشف جزءً من الثمن الذي يقدمه العمال لدى شركة «گلوفو» (معاناةٌ، أمراضٌ، موتٌ...) مقابل أقصى الأرباح للشركة.

الموت أثناء العمل من الظواهر التي يجري اخفاؤها قصدا، كما يتم التستر على فرط الاستغلال في المصانع والضيعات الفلاحية، بدخان كثيف من الدعاية المضللة. جهاز تفتيش الشغل جرى تعطيله بالتقشف في ميزانيته، وبإضعاف صلاحياته، لتمكين البرجوازيين من تضخيم ارباحهم. فكيف يمكن و الحالة هذه مراقبة استجابة ظروف العمل لمعايير الصحة و السلامة؟ يبقى السبيل الوحيد هو التوعية و التنظيم العماليين. مسؤولية منظمات الطبقة العاملة جسيمة في هذا الصدد، وعدم نهوض أجهزتها بدورها على الوجه الأكمل، ليس مبررا لتأخر المناضلين/ت عن أداء واجباتهم النضالية في مجال الصحة و السلامة المهنيين.

إن التشهير بجرائم الرأسماليين ودولتهم أول الواجبات على طريق تجميع القوة العمالية لمقاومة الاستغلال والقهر. وهذه علة وجود صفحة فايسبوك مرصد حوادث الشغل و الأمراض المهنية، التي تجدد مناشدتها لكافة الشغيلة بالتعريف بها والإسهام في تطويرها لتحقيق غايتها : ان تكون أداة نضال: فضح القهر الطبقي في أماكن العمل وتوعية الشغيلة بالحاجة إلى الوحدة و التضامن، وبناء منظمات النضال.

من هي شركة «گلوفو» (GLOVO)؟

هي منصة رقمية إسبانية المنشأ، أنشئت سنة 2014، وتتواجد بجل دول المعمورة، حيث توظف آلاف العاملات والعمال، خاصة الشباب منهم، في توصيل الطلبات للمنازل.

تتواجد في المغرب منذ 2018، ولديها 5000 عامل توصيل مع حوالي 6000 شريك، وتشهد كل عام نموا مزدوجا للشركات التي تعتمد على خدماتها للتوصيل (المعلومات من تصريح لمدير الشؤون العامة العالمية في شركة «گلوفو» ويليام بينثال للجريدة الالكترونية «اقتصاد الشرق» بتاريخ 26 أبريل 2025).

كما تعد الأكثر استخداما بالمغرب، مقارنة بالمنصات الأخرى، تحقق سنويًا مداخيل تفوق 800 مليون يورو، وتُشغّل آلاف الشباب المغاربة دون حماية قانونية أو تغطية اجتماعية.

عين على نضالات طبقتنا

في خضم موجة الاحتجاجات العمالية والاجتماعية المتصاعدة، شهد فبراير 2026 تصاعد نضالات الشغيلة ضد الهشاشة والاستغلال في مختلف القطاعات، من السعيدية إلى عين السبع، ومن عمال النظافة إلى مربيات ومربّي التعليم الأولي. الرسالة الطبقية واضحة: العمال لن يقبلوا المساس بحقوقهم، فالكرامة والحق في الأجر جزء من صراع مستمر ضد تراكم الثروات على حساب الشعب الكادح.

بقلم؛ العاصي

عمال النظافة بالسعيدية يحتجون ضد التأخر في صرف الاجور

خرج صباح يوم 14 فبراير 2026 عمال النظافة الذين كانوا يشتغلون ضمن شركة «أوزون» المكلفة سابقًا بتدبير جمع النفايات بمدينة السعيدية، في مسيرة احتجاجية حاشدة صوب مقر عمالة إقليم بركان، مطالبين بحقهم في صرف الأجور المتأخرة وتسوية مستحقاتهم المالية، في مشهد يعكس حجم الأزمة الاجتماعية التي يواجهها العمال.

ورفع المحتجون شعارات ، عبروا من خلالها عن غضبهم، خاصة بعد انتهاء العقد الذي كان يربط الشركة بالجماعة، دون أن يجري وضع أي ترتيبات واضحة تحمي حقوقهم أو تضمن استمرار صرف مستحقاتهم. وأكد العديد من العمال أن إنهاء العقد جرى بشكل مفاجئ، تاركًا وراءه مئات الأسر في مواجهة وضعية مهنية واجتماعية هشة.

يجذر التذكير إلى أن الجماعة اضطرت لتولي تدبير قطاع النظافة مباشرة بعد انتهاء العقد، إلا أن هذا الانتقال لم يُواكبه توفير أموال أجور العمال. توقفت المسيرة الاحتجاجية قبل الوصول إلى مقر العمالة، بفعل تدخل رئيس الجماعة الذي تعهد بالعمل على إيجاد حلول عاجلة لملف الرواتب وتسوية وضعية العمال. وفي الوقت نفسه شدد المحتجون على أنهم سيعودون إلى الشارع إذا لم يتم تنفيذ الوعود، مؤكدين أن الحق لا يُنتزع إلا بالنضال والمقاومة المستمرة.

هذا الاحتجاج يعيد إلى الواجهة ملف تدبير قطاع النظافة في السعيدية. الرسالة واضحة: العمال لن يتنازلوا عن مستحقاتهم، ولن يقبلوا بوضع هش يهدد معيشتهم، لأن كرامتهم المهنية جزء لا يتجزأ من جودة الخدمات العامة التي يقدمونها للمدينة وساكنتها.

التصدي لهذا الاستغلال يتطلب تنظيمًا جماعيًا عبر نقابات حرة وتنظيم تنسيقيات متضامنة، مع توعية قانونية للعمال وخلق آليات ضغط لمتابعة تنفيذ المطالب. كما تستلزم مواجهة سياسات الدولة تأميم القطاعات الحيوية وإعادة تدبير الخدمات العامة بما يخدم مصالح الشعب، مع تنظيم رقابة شعبية وضمان توزيع عادل للموارد، وخلق تحالفات بين القطاعات المتضررة لربط النضالات بمشروع طبقي شامل يضع الأجر والكرامة والاستقرار الاجتماعي في قلب المعركة.

بهذه الطريقة، تتحول الاحتجاجات إلى أداة لبناء مشروع تحرري-طبقي يحوّل الخدمات العامة إلى أدوات للعدالة الاجتماعية والسيادة الاقتصادية، بدل أن تبقى مجرد ساحة لتراكم الأرباح في أيدي أرباب العمل.

موظفو جماعة طنجة يصعّدون احتجاجهم دفاعاً عن الحق في السكن

نظّم موظفو جماعة طنجة وقفة احتجاجية تزامناً مع انعقاد الدورة العادية لمجلس الجماعة برسم شهر فبراير، احتجاجاً على إقصاء اتفاقية شراكة تهم السكن من جدول أعمال المجلس، رغم أهميتها الاجتماعية لفائدة الشغيلة الجماعية.

الوقفة، التي نُظمت أمام مقر انعقاد الدورة، جاءت للتعبير عن رفض الموظفين لما اعتبروه تجاهلاً لمطلب طال انتظاره، يتعلق بمسودة اتفاقية شراكة بين الجمعية المهنية لموظفي الجماعة ومجموعة العمران، تتيح للموظفين الاستفادة من برامج السكن، مع مساهمة الجماعة بما يقارب 50 في المائة من الكلفة الإجمالية.

وتبقى قضية السكن، في نظر المحتجين، مدخلاً أساسياً للاستقرار الاجتماعي والإداري، في انتظار فتح حوار جدي يفضي إلى إدراج الاتفاقية ضمن أولويات المجلس، بما يضمن إنصاف موظفي الجماعة وصون حقوقهم.

عين السبع في الدار البيضاء تنتفض: عمال «Aryans» شركة في مواجهة نهب الأجور

التتمة في الصفحة 22

عين على نضالات طبقتنا

تتمة الصفحة 21

بقلم؛ العاصي

وهـــروب الباطرونـــا

في 17 فبراير 2026، اهتزّ الحي الصناعي بعين السبع في الدار البيضاء على وقع وقفة احتجاجية قوية خاضها أزيد من 200 عاملة وعامل بشركة للخياطة Aryans، بعد أن وجدوا أنفسهم في الشارع بدون أجور وبدون أي توضيح من طرف الباطرون الذي، حسب تصريحاتهم، "فرّط فيهم وهرب" تاركًا وراءه مئات الأسر في مواجهة المجهول.

العمال والعاملات احتشدوا أمام بوابة المصنع رافعين شعارات غاضبة تعبّر عن عمق المعاناة، من قبيل: «فين هو الحق؟ فين هو القانون؟" وذلك بعد تأخر الأجور لمدة شهرين كاملين، في وقت تواصل فيه الشركة – بحسب المحتجين – إخراج الطلبيات من المصنع بشكل عادي، والإنتاج لم يتوقف ولم يعرف أي تراجع. وهو ما يطرح، حسب تعبيرهم، سؤالاً واضحاً: إذا كانت الطلبيات تُسلَّم والأرباح تُحصَّل، فلماذا يُحرم العمال من عرقهم؟

المحتجون أكدوا أن ما يجري ليس مجرد تأخر عابر في صرف الأجور، بل هو استخفاف صارخ بقوت العمال وكرامتهم. فالعامل الذي يقضي يومه بين الماكينات، تحت ضغط المردودية وسرعة الإنتاج، لا يطلب صدقة ولا إحسانًا، بل يطالب بأجره مقابل عمله. الأجر الذي يضمن كراء البيت، ومصاريف المعيشة، وتمدرس الأبناء.

بلغة واضحة، عبّر العمال عن رفضهم لما وصفوه بمنطق الاستغلال: تشغيل مستمر، طلبيات تُشحن، وأرباح محتملة، في مقابل عمال بدون أجور وبدون ضمانات. واعتبروا أن هذا الوضع يعكس خللاً عميقاً في مراقبة احترام قانون الشغل، مطالبين بتدخل عاجل من الجهات المسؤولة لحماية حقوقهم وصون كرامتهم.

شغيلة التعليم الأولي بالمغرب في مواجهة التهميش تُطالب بحقها في الكرامة والأجر

في مشهد يعكس عمق الأزمة البنيوية في قطاع التعليم، خاضت شغيلة التعليم الأولي، الثلاثاء 17 فبراير 2026، إضرابًا ووقفات احتجاجية أمام المديريات الإقليمية، للتعبير عن رفضها لأوضاع الهشاشة والتعاقد المستمرة منذ سنوات، وللمطالبة بحقوقها المهضومة.

شارك في الاحتجاج مربيات ومربو التعليم الأولي، رافعين شعارات تندد بـ«حيف التعاقد» و«التمييز داخل المنظومة التعليمية»، مؤكدين أن القطاع قائم على استغلال يد عاملة نسائية أساسًا، بأجور هزيلة وغياب الاستقرار المهني والتغطية الاجتماعية، مقابل أطر قارة تتمتع بالحد الأدنى من الضمانات، ما يرسّخ طبقية واضحة داخل المدرسة العمومية.

وأكد المحتجون أن مطلب الإدماج في الوظيفة العمومية هو المدخل الأساسي لإنهاء الهشاشة وضمان الاستقرار المهني والاجتماعي، إلى جانب تحسين الأجور، معتبرين أن دورهم أساسي في المسار الدراسي للأطفال، ما يجعل استمرار التهميش تناقضًا صارخًا مع الخطابات الرسمية حول التعليم.

كما أبرزت الوقفات نمو وعي الشغيلة بضرورة التنظيم وخوض أشكال نضالية موحدة، خاصة في ظل الطابع النسائي للقطاع، حيث يتقاطع الاستغلال الطبقي مع التمييز الاجتماعي. وفي ختام احتجاجاتهم، لوّحت الشغيلة بالتصعيد إذا استمر تجاهل مطالبها، مؤكدة أن المعركة ليست مجرد تحسين وضعية فئة مهنية، بل مقاومة منطق تشغيل اليد العاملة الرخيصة في خدمة القطاع العام، ركيزة العدالة الاجتماعية.

كتاب: عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 8)

حياة مناضل أممي مغربي في حرب الغوار السلفادورية، ووفاته: منعطف العام 1980

بقلم : لوسيل دوما

على امتداد سنوات 1980، توجه العديد من الشباب الثوريين/ت، من مختلف البلدان، إلى السلفادور لدعم نضال شعب هذا البلد ضد أوليغارشية شرسة مدعومة من الإمبريالية الأمريكية.

انضم العديد منهم/ن إلى صفوف جبهة فارابوندومارتي للتحرير الوطني (FMLN) في حربها الغوارية، بينما دعم آخرون السكان، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. كان هؤلاء الأمميون يأتون بشكل أساسي من أمريكا الجنوبية وأوروبا. ولكن ماذا كان يفعل بينهم لسان الدين بوخبزة، المعروف باسم فرناندو في منظمة حرب الغوار، والذي كان بالتأكيد الأفريقي الوحيد والعربي الوحيد في صفوف الجبهة؟ كيف قرر هذا الطبيب المغربي الشاب السفر إلى السلفادور والانضمام إلى صفوف مقاتلي حرب الغوار؟ ما هي الذكريات التي احتفظ بها رفاقه في النضال؟ في أي ظروف لقي حتفه؟

يحاول هذا الكتاب أن يجيب على هذه الأسئلة، وأن ينقذ من النسيان تجربة خاصة من تجارب النضال الأممي الثوري، خاضها مناضل مغربي لم يتردد في عبور المحيط الأطلسي ليضيف حصاته الصغيرة إلى التاريخ البطولي للشعب السلفادوري.

قضت المؤلفة، لوسيل دوماس، أكثر من 45 عامًا من حياتها في المغرب. شاركت في نشر العديد من المؤلفات الجماعية ونشرت العديد من المقالات حول حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية الحزب الثوري لشغيلة أمريكا الوسطى PRTC

منعطف العام 1980

اكتسب عمل الكنيسة زخماً جديداً بفضل شخصية المطران روميرو. «كان يبدو محافظاً، ولهذا، كانت الأوليغارشية والجيش راضيين في البداية عن تعيينه [61] يشرح فرانسيسكو جوفيل. ولكن، بمجرد تعيينه أسقفًا لسان سلفادور، بدأ يزور جميع أنحاء البلد، ويعبر بشكل متزايد عن تضامنه مع نضالات الشعب، مبديا في الآن ذاته نأيه عن الأوليغارشية التي كانت دائمًا على صلة وثيقة بقيادة الكنيسة. فاق هذا الوضع طاقة تحملهم، ودبروا، في مارس 1980، اغتيال المطران روميرو. مثلت هذه الجريمة، التي ارتكبتها فيالق الموت، « نقطة تحول في وضع البلد، وأغلقت الباب أكثر أمام أي حل سلمي وغير عنيف للوضع الخطير الذي كانت يشهده البلد [2].

تجمع آلاف الأشخاص يوم جنازته في ساحة كاتدرائية سان سلفادور والشوارع المجاورة. ويشهد القس الإنجيلي أنخيل فيسنتي بيرو Ángel Vicente Peiró ، الذي حضر الجنازة بصفته ممثلاً أخوياً للمجلس العالمي للكنائس في أمريكا الوسطى كما يلي:

«حوّل السلفادوريون جنازته إلى حدث ضخم. قدموا من كل مكان. بالإضافة إلى مبعوثي الكنائس والحكومات من جميع أنحاء العالم. كان غضب الشعب وتضامنه مع روميرو واضحين. في اللحظة التي كنت أقرأ فيها الإنجيل، أطلق قناصة متمركزون في المباني المحيطة بالساحة النار على الحشد. [...] علمنا لاحقًا أن 35 شخصًا لقوا حتفهم في ذلك اليوم. وكان هناك العديد من الجرحى. بعد وفاة روميرو، ساءت الأوضاع في السلفادور.[63]

يؤكد ذلك فرانسيسكو جوفيل قائلا:

«كان اغتيال المطران روميرو بداية السنة الأخيرة من المظاهرات في المدن وحرب الغوار الحضرية. في مارس، توفي المطران روميرو، ثم وقعت اغتيالات أخرى لقيادات معروفة في حركة المعارضة. بدأ ذلك العام باغتيال المطران روميرو وانتهى باغتيال جميع قادة الجبهة الديمقراطية الثورية [64].(FDR)

ثمة بين هاتين المذبحتين، هناك تاريخ مهم. في 10 أكتوبر 1980، تم إنشاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (FMLN)من المنظمات الأربع المذكورة أعلاه، والتي اختارت الكفاح المسلح: الجيش الشعبي الثوري وقوات التحرير الشعبية والمقاومة الوطنية وحزب شغيلة أمريكا الوسطى الثوري، بالإضافة إلى قوات التحرير المسلحة، التي أنشأها الحزب الشيوعي

التتمة في الصفحة 24

كتاب: عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 8)

تتمة الصفحة 23

حياة مناضل أممي مغربي في حرب الغوار السلفادورية، ووفاته: منعطف العام 1980

بقلم : لوسيل دوما

السلفادوري في العام 1980 بعد اغتيال المطران روميرو.

يشرح فرانسيسكو جوفيل كيف أن «هذه الحالة في عام 1980 حددت مسار الحرب التي مرت بمراحل أساسية في المدن لتصبح حربًا بين الجيوش، الجيش الحكومي وجيش حرب الغوار».

كان إطلاق اسم فارابوندو مارتي على جبهة حرب الغوار طريقة لترسيخها في تاريخ المقاومة ضد الأوليغارشيات، كما فعل الساندينيون النيكاراغويون من قبل أو كما سيفعل الزاباتيون المكسيكيون لاحقًا. كان فارابوندو مارتي (1893-1932) أحد قادة الحزب الشيوعي السلفادوري، قاد المقاومة ضد ملاك الأراضي الكبار، والتمرد الأهلي والفلاحي في يناير 1932، لاسيما في المنطقة الغربية الوسطى من البلد حيث توجد مزارع البن الكبيرة. أسفر قمع هذه الانتفاضة عن مقتل زهاء 30 ألف شخص، معظمهم من السكان الأصليين، وكانت مطبوعة بإعدام فارابوندو مارتي، من بين آخرين. كان مارتي مناضلا أمميًا، وانضم إلى حرب التحرير في نيكاراغوا ضد الغزو الأمريكي بقيادة ساندينو، وكان عضوًا في رابطة أمريكا المناهضة للإمبريالية والاسعاف الدولي الأحمر.

نهاية الهجوم أم بدايته؟

وهكذا، في 10 يناير 1981، أطلقت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني المتشكلة حديثًا «هجومها النهائي»–كما أطلق عليه– بعد سنوات من التدريب السري والعمل السياسي والاجتماعي في مختلف مناطق البلد، حيث نظموا "ميليشيات إقليمية وميليشيات إنتاجية" وكذا العديد من المنظمات الجماهيرية.

لكن نقص الأسلحة، ونقص خبرة شن هجوم بهذه الضخامة، في وقت واحد في مختلف مناطق البلد وفي سان سلفادور نفسها، وسوء التنسيق بين المنظمات المختلفة، وفشل الانتفاضة الشعبية التي كان ينتظرها المقاتلون، أدى إلى فشل الهجوم. واضطروا إلى التراجع إلى جبال شمال البلد، «معتقدين أنه بعد 15 يومًا سنعود ونهزمهم! بدأ جيش العدو بمضايقتنا، وشن عملية تلو الأخرى» يقول ميغيل أنخيل ألفارادو ضاحكاً.

في 20 كانون الثاني/يناير، بعد عشرة أيام، وصل رونالد ريغان إلى البيت الأبيض، وكان من أول الإجراءات التي اتخذها مضاعفة المساعدة الأمريكية للسلفادور. وهكذا، فإن الهجوم النهائي، الذي كان المتشائمون يتوقعون أن يستمر ستة أشهر، لم يكن نهاية الحرب، بل بداية حرب استمرت 12 عاماً، حتى توقيع اتفاقات السلام في 16 يناير 1992. يشرح ميغيل أنخيل ألفارادو: «بفضل المساعدة العسكرية والمالية التي منحتها الولايات المتحدة، تمكنت هذه الحكومة وهذه الأوليغارشية من الحفاظ على سيطرتها على السلطة. كانوا يستثمرون مليون دولار يوميًا في الحرب... »

بعبارة أخرى، بسبب المساعدة العسكرية الأمريكية استمر هذا الصراع لفترة طويلة وكان مأساوياً للغاية بالنسبة للشعب السلفادوري الذي فقد حوالي 70 ألفاً من أبنائه وبناته.

إحالات:

60 – مقابلة مع ميغيل أنخيل ألفارادو، المعروف باسم خوسيه خوان أوبريغون، سويابانغو، 13 أبريل 2019.

61 – فرانسيسكو جوفيل (روبرتو روكا)، المرجع السابق، ص. 118.

62 – جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، 35 عامًا وما بعدها، المرجع السابق، ص. 69.

63 – أنخيل فيسنتي بيرو، هكذا كانت جنازة المطران أوسكار روميرو الدامية، 14 أكتوبر 2018، https://www.infobae.com/america/ /14 /10 /historia-america/2018 asi- fue-el-sangriento-funeral-de- /monsenor-oscar-romero

64 – تأسس الجبهة الديمقراطية الثورية (FDR) في أبريل 1980، وكانت جبهة ديمقراطية واسعة تضم عدة منظمات يسارية سلفادورية، ومنظمات اجتماعية مسيحية، ومنظمات جماهيرية من مختلف القطاعات. ارتكبت فرفيالقق الموت هذه الاغتيالات في 27 نوفمبر 1980.

65 - منذ ذلك التاريخ، بذل السكان الأصليون في السلفادور، ومعظمهم من المايا، قصارى جهدهم للاندماج في المجتمع، وتخلوا عن عاداتهم وتقاليدهم، وزيهم التقليدي، وتوقفوا عن التحدث بلغة الناهوات، لغتهم الأصلية، على عكس البلد المجاور، غواتيمالا، حيث بقيت الثقافات الأصلية حية للغاية على الرغم من الاضطهادات العديدة، في الماضي والحاضر.

66 – إدواردو سانشو كاستانييدا، El control social y territorial de una fuerza insurgente: el caso de la Resistencia nacional (RN) durante el conflicto armado، معهد العلوم والتكنولوجيا والابتكار، جامعة فرانسيسكو غافيديا، السلفادور، 2016، ص. 200.

67 – مقابلة مع ميغيل أنخيل ألفارادو.

مشكلة مطلق الجن في عصر الذكاء الاصطناعي

بقلم؛ ديفيد موسكروب David Moscrop

يُعتبر الذكاء الاصطناعي قوة يستحيل إيقافها، لكنه لا يزال يعتمد كليًا على العمل البشري لكي يعمل. وسواء كانت هذه التقنيات ستحرر أو ستسبب البؤس، يتوقف الأمر على من يتحكم في تطويرها ونشرها.

يجنح الحديث عن ثورة الذكاء الاصطناعي إلى تجاهل الشغيلة، ما خلا عندما يتعلق الأمر بالتحذير من أن التقنيات الجديدة ستجرد العمالة البشرية من سلطتها وتحل محلها. من المؤكد أن صفارات الانذار سوف تدوي بصوت أعلى وأعلى، ولكنها من النوع الذي يشجع على التجاهل الجماعي. ففي نهاية المطاف، ماذا بوسعك أن تفعل؟ إنها موجة عارمة من التكنولوجيا والتاريخ والتقدم. التاريخ سيتكلف بالأمر. كما يفعل دائمًا.

في الواقع، التاريخ يتكلف بالأمر. ولكن ليس بالطريقة الموعودة. لم تُلغ الثورات التكنولوجية السابقة العمل، ولكنها غيرته بنحو كبير. فعلا تولد سيرورة التحويل هذه فرص عمل جديدة — كما يدعي غالبا المدافعون عن التكنولوجيا— ولكنها فرص عمل أكثر تجزئة ومراقبة واستلابا. أدت بدايات الميكنة إلى إضعاف مهارات الحرفيين، مُركِّزة السيطرة على الإنتاج حتى مع توسع فرص العمل. بالطبع تخلق الابتكارات التكنولوجية "فرص عمل جديدة"، من أتمتة الأعمال المكتبية إلى لوجستيات المنصات، ولكن استقلالية العمال تتعرض لضربة تلو الأخرى مع إعادة تنظيم العمل حول أنظمة مدارة بشكل أشد تصلبا.

تُسهم النزعة القدرية المحيطة بالذكاء الاصطناعي بتواطؤ مشترك في الانهيار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المحتمل الذي يهدد بمرافقة البطالة الجماعية الناجمة عن اعتماد الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، ثمة بُعد آخر لدينامية العمل والتكنولوجيا يتم تجاهله أو بخس قدره في تقييمات هذه القفزات الكبيرة إلى الأمام، إنهالدور الذي يؤديه الشغيلة في تكوين هذه التقنيات الجديدة وتفعيلها.

لا يتعلق الأمر ببساطة بالاستعاضة عن العمل بالآلات، بل بإعادة تنظيم العمل من قبل رأس المال. إنه تهديد بانتزاع المهارات والمعرفة وتقنينها بواسطة تقنيات جديدة وأنظمة إنتاج مصممة للعمل بدون الشغيلة الذين جعلوها ممكنة.

تكوين الأدوات من أجل دفن فرص العمل القديمة

يمكن أن نسمي ذلك حافر قبره بنفسه، بيد أن الواقع أشد تعقيدًا. يوثق فيلم قصير جديد بعنوان Their Eyes (عيونهم) للمخرج نيكولاس غوراو عمل شغيلة أجانب يدربون سيارات ذاتية القيادة من خلال تحليل وتفسير الصور التي تعتمد عليها المركبات لتعلم كيفية القيادة على الطريق. يقول غوراو إنه يأمل أن يسلط عمله الضوء على "جزء من واقع الانتزاع الذي تعتمد عليه العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية". وقد نجح في ذلك.

إذا كان الشغيلة، بمعنى ما، يحفرون قبورهم بأنفسهم بإتاحة تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي التي ستجعلهم في نهاية المطاف، هم وشغيلة آخرين، متجاوَزين وعديمي القوة، فإنهم يفعلون ذلك مكرهين. تبحث شركات التكنولوجيا عن يد عاملة منخفضة الأجر لتدريب آلاتها، وللشغيلة الذين يقبلون بهذه الوظائف هامش مناورة أقل للقلق بشأن الآثار طويلة المدى لعملهم، مقارنةً، على سبيل المثال، بكسب الرزق والبقاء على قيد الحياة اليوم. ليسوا من يتخذ حقيقةً القرارات .

إنها دينامية مألوفة، سواء من الناحية التاريخية أو في الوضع الحالي للذكاء الاصطناعي. في خريف عام 2020، استحوذت تقارير عن عمال آليين على اهتمام الجمهور عندما ظهرت آلة لتخزين البضائع على الرفوف في متجر ياباني. في الواقع، كان يتم تشغيلها عن بُعد من طرف عامل قريب بواسطة كاميرا فيديو. في ذلك الوقت، لم تكن أشكال العمل عن بُعد، بالمعنى الحرفي والمجازي، جذابة فحسب، بل كانت ضرورية — مسألة حياة أو موت. بحلول صيف عام 2025، تم الترويج لروبوت جديد، Neo، من بين آخرين، على أنه مستقبل العمل المنزلي.

يمكن لروبوت الذكاء الاصطناعي طي الغسيل، وسقي النباتات، وتعبئة غسالة الأطباق، وإدارة المهام الروتينية التي وعدنا منذ عقود بأن تتكفل بها يومًا ما التكنولوجيا الآلية. ولكن كما اتضح، يتم التحكم في Neo ومعظم نظرائه من قبل البشر باستخدام الكاميرات — على الأقل في الوقت الراهن. إذن، ليست الروبوتات الآلية مجرد وهم (مرة أخرى، على الأقل في الوقت الراهن)، بل هي نافذة على منزلك، حيث يمكن لمشغليها رؤية ما "يراه" الروبوت. بسعر 20 ألف دولار، إنها نافذة باهظة الثمن على مساحتك الخاصة، لكن التكاليف الحقيقية أعلى بكثير من السعر المعلن.

التتمة في الصفحة 26

مشكلة مطلق الجن في عصر الذكاء الاصطناعي

تتمة الصفحة 25

بقلم؛ ديفيد موسكروب David Moscrop

مراقبو هال البشر

كما قال أليكس هانا وإميلي م. بندر، "تتطلب معظم أدوات الذكاء الاصطناعي قدرًا هائلاً من العمل الخفي لكي تعمل ". يتمثل العمل في إنشاء البيانات وتحليلها وفرزها للآلات؛ وفي بعض الحالات، ويتمثل أحيانا في تشغيلها أيضًا، باستخدام البراعة والرأي الذين يعتبران طبيعيين وسهلين للبشر ولكنهما صعبين للغاية على الروبوتات.

في مرحلة ما، لا شك أن الخطة هي التخلص من العمالة البشرية وزيادة حصة الذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي. من غير المؤكد ما إذا كان نقطة التحول ستَحُل في غضون خمس سنوات أم عشرين سنة. ما لا شك فيه هو أن رؤوس الأموال الكبيرة ارتمت في اللعبة، مع استثمار آلاف المليارات، والمبلغ لا يكف عن التزايد.

على المدى القصير، لا غنى عن العمال لتطوير الذكاء الاصطناعي وتشغيله. ولكن على المدى الطويل، قد يصبح عملهم ليس فقط غير مستقر، بل تنعدم الحاجة اليه كليا. نفس العمل الذي يولد قيمة هائلة للمستثمرين ومالكي الأسهم في مجال التكنولوجيا قد يترك العمال أنفسهم على الهامش. لكنهم لن يكونوا وحدهم: ملايين فرص العمل في جميع أنحاء العالم معرضة للخطر بسبب الذكاء الاصطناعي.

يعتقد البعض أن فقاعة الذكاء الاصطناعي ستنفجر. ولكن حتى لو حدث ذلك، فلن يمنع أو يلغي التغييرات التكنولوجية والاقتصادية طويلة الأجل التي ستصاحب تطور الذكاء الاصطناعي. بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي موجودة لتبقى، وستدمج بشكل دائم في تدفقات وأنظمة الوظائف المكتبية واليدوية، ما يؤدي إلى إعادة تشكيل فئات الوظائف وجعل أعداد كبيرة من العمال زائدين عن الحاجة. على سبيل المثال، تعتبر أعمال النسخ الصوتي معرضة بشكل خاص للخطر. من الصعب تخيل العودة إلى مجموعات النسخ — والتكاليف المرتبطة بها — عندما يمكن للخدمات الرخيصة تقديم نسخ قابلة للاستخدام بسرعة وبدقة معقولة. قد تكون السيارات ذاتية القيادة والعمال المنزليون الآليون رهانًا أكثر خطورة، لكن ذلك لن يمنع وادي السيليكون من المحاولة.

يجب أن يدير العمال المقاولات

في هذا الطور، أفضل رهان للعمال هو اختيار معاركهم بعناية فائقة والتنظيم الاستراتيجي في الصناعات الرئيسية، والاستعداد للذهاب إلى أبعد الحدود لحماية فرص العمل والعمال في تلك القطاعات على نطاق واسع —في الصناعات التحويلية وصناعة السيارات مثلا. لكن النقابات لا يمكنها أن تذهب بعيدا جدا بمفردها.

يجب ألا يكون هناك مجال للتفاوض بشأن تحكم العمال في المؤسسات وسلطة أماكن العمل والإنتاج. إن توطيد سلطة العمال داخل الصناعة نفسها، في ورش العمل والمكاتب، يمنح العمال تحكما مباشرا لا يمكن تحقيقه بالمفاوضة الجماعية أو الإضراب وحدهما.

لا يمكن تحقيق ملكية العمال وسيطرتهم على الصناعة بسهولة. تختلف النماذج، ولا توجد طريقة واحدة تناسب كل الصناعات. تختلف المصالح عبر القطاعات وحتى داخلها، وقد يكون من الصعب الحفاظ على التضامن عبر الحدود الجغرافية، الأجنبية والمحلية. لكننا في لحظة تتطلب تكاتف الجميع.

إن اعتماد تطوير الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع على العمال في الداخل والخارج يكشف عن السلطة التي تمتلكها شركات التكنولوجيا على العمال ومستقبلهم. إذا كان بإمكان الشركات استخدام العمال لجعلهم عاجزين وعفا عليهم الزمن في الوقت الفعلي، مع معرفة كاملة بالآثار الفردية والجماعية طويلة المدى لاستراتيجيتها، فبوسعها أن تنجو بكلفة زهيدة.

وإثبات العكس يتطلب أكثر من مجرد الاعتراف بالدور الحاسم الذي تؤديه العمالة في تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره. ليست التكنولوجيا مجرد قوة خارجية تؤثر على المجتمع من خارج. إنها علاقة اجتماعية، تشكلها الملكية والسيطرة وأولئك الذين تخدم مصالحهم. لا شك في أن الذكاء الاصطناعي سيحول العمل — والسؤال هو إلى أي مدى سيكون للعمال رأي في كيفية تطور إعادة التنظيم هذه. نحن بحاجة إلى ارساء ترتيبات اقتصادية وسياسية تتيح لأكبر عدد تشكيل التقنيات واستخدامها بنحو يفيد الجميع، وليس فقط لصالح المديرين التنفيذيين في مجال التكنولوجيا ومستثمريهم.

ديفيد موسكروب كاتب ومعلق سياسي. يقدم بودكاست Open to Debate وهو مؤلف كتاب Too Dumb For Democracy? Why We Make Bad Political Decisions and How We Can Make Better Ones.

المصدر: https://jacobin.com/2026/01/ai-automation-worker-control-deskilling

فلسطين: مذبحة مستمرة في خدمة رأس المال المفترس

بقلم؛ خوانخو ألفاريز Juanjo Álvarez

نعاين منذ عامين القتل المنظم والمتعمد للشعب الفلسطيني، الموصوف، من وجهة نظر القانون الدول بالإبادة جماعية، وكذلك من الناحية السياسية. توالت، طوال عامين، الصوركما في لعبة فيديو خرجت عن السيطرة، وكنا شهودا على إبادة شعب يكافح بقوة لا تقاوم، لا تتزعزع، ولكنها قبل كل شيء حتمية: لا يمكن فعل شيء سوى محاولة البقاء على قيد الحياة، إذ لا يمكن لأي شعب أن يقل يمكنه إبادته.

بيد أنه يجدر توسيع الإطار لمسعيا إلى بلوغ منظور واسع نسبياً، أو على الأقل محاولة الخروج من تأثير المذبحة، لفهم ما يحدث. في هذا السياق، ربما يمكننا أن نبدأ بتذكر دور فلسطين ودولة إسرائيل ليس فيما يتعلق بالصراع على الأراضي، الذي له وزنه الواضح، بل في التوازن العام للعلاقات الطبقية، الذي يتجلى على الصعيد الدولي في استغلال الشمال للجنوب وتوزيع العمل الدولي الذي يُمفصل هذه العلاقة. تحتوي هذه المنطقة من العالم على أهم إنتاج للنفط وأكثره استقرارًا في العالم، ولها قدم في البحر الأحمر، معبر الجزء الأعظم من حركة مرور البضائع الدولية. جلي أن القوى التي تحكم الاقتصاد العالمي لن تتخلى عن سيطرتها على منطقة بهذه الأهمية؛ في الواقع، توازن الاقتصاد العالمي برمته قائم منذ قرون عديدة على هذا الواقع: تسيطر القوى الغربية وتدير، بشكل مباشر أو مداور، إنتاج المواد الخام التي تتحول بعد ذلك إلى منتجات وخدمات مصنعة. بالإضافة إلى الدفع، الذي يُفترض أنه مستحق للشعب اليهودي بسبب الهولوكوست 1، فإن ما يدعم موقف الدولة الإسرائيلية هو وضعها كنقطة ارتكاز للعالم الغربي في عنصر أساسي لإنتاج الثروة، وقبل كل شيء، لتوازن الطبقات. تنهض الدولة الإسرائيلية هذه المهمة وتؤديها بحزم، لأنها تدرك أنها المبرر الوحيد لوجودها كدولة غريبة عن السكان الأصليين وعن تقاليد المنطقة وثقافاتها ولغاتها.

ومع ذلك، فإن هذا الموقع يزداد قسوة. يتعلق الأمر، للوهلة الأولى، بحالة عنيفة بطبيعتها، لأنها عنصر من عناصر الاستعمار، تختلف عن المستعمرات التقليدية وأيضًا عن صيغ الاستعمار المالي والإنتاجي الجديد، ولكنها في النهاية استعمار يتطلب جرعة مستمرة من القوة على المنطقة التي يندرج فيها. العامل الذي يزيد من الضغط هو أن رأس المال، كما يشرح دانيال ألباراسين 2، يمر بفترة طويلة من ركود معدل الربح.

بعد الدفعة المؤقتة التي مثلها النمو في مجال الرقائق الدقيقة والتقدم الإنتاجي الذي حققته هذه التكنولوجيا، لا يزال رأس المال يبحث عن عامل يسمح له بالخروج من حالة الركود الإنتاجي المستمرة لعقود، وفي ظل عدم تحقيق الذكاء الاصطناعي (AI) لأي فائدة فعلية، لم يتبق له سوى الخيارات التي استخدمها تاريخياً: زيادة الضغط على العمل وزيادة عائدات الاستخراج. أي الاستغلال والمصادرة. ودور دولة إسرائيل أساسي في المصادرة، حيث تؤدي دور الشرطة الإقليمية التي تحافظ على النظام في ظروف استخراج النفط ونقل البضائع.

إن مواجهة رأس المال لمعدلات ربح راكدة لا يعني أنه لا يدر أرباحًا، بل أن أرباحه مستقرة، أي أنه لا يتمكن من زيادة إعادة الانتاج، وبالتالي لا يمكنه السماح بتوزيع متزايد للعائدات: فهو بحاجة إلى الاحتفاظ بالأرباح والبحث عن موارد لإعادة الاستثمار فيها مع زيادة الاستغلال؛ ومن هنا تزداد النزاعات وتزداد عدوانية اليمين السياسي، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. بالطبع، لا يحدث هذا بنحو آلي: يتعلق الأمر بتطور سياسي خسر فيه اليسار العالمي المعركة السياسية، ويفتقر إلى مقدرة قيادة الاستجابة لمشكلات الطبقات الشعبية. إن دعم الredneckس الأمريكيين والأحياء الصناعية في أوروبا للقوى اليمينية المتطرفة المعادية للأجانب ليس ظاهرة طبيعية، بل هو نتيجة لهزيمة سياسية.

ونتيجة لهذا الوضع وهذه الهزيمة، تزداد الضغوط على الأراضي المستغلة. التحول المؤسسي يظهر التوازن الجديد

التتمة في الصفحة 28

فلسطين: مذبحة مستمرة في خدمة رأس المال المفترس

تتمة الصفحة 27

مع فقدان الأهمية والوزن السياسي للمؤسسات التي كانت تؤوي التعددية، والتوجه نحو الشخصيات التي تمثل طليعة اليمين الراديكالي الجديد. ليست إسرائيل، في هذا السياق، سوى الروح المطلقة لرأس المال الذي يتطلب استخراجاً متزايداً، وبالتالي يحتاج إلى أن تمارس شرطته في الشرق الأوسط عملاً أكثر وحشية وتدميراً. إن للمذبحة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني تاريخ مديد، ولكنها في الوقت الحالي تؤدي وظيفة تأديبية لا غنى عنها ولا يمكن تأجيلها. لا يتعلق الأمر بفلسطين وحدها: الفلسطينيون والفلسطينيات يدفعون بأجسادهم ثمن الرسالة التي يتعين على القوى الرأسمالية أن توجهها إلى ذلك الجزء الهائل من العالم الذي يُخضعونه تحت صيغة الاستعمار الجديد. في أجساد المقاتلين الفلسطينيين المقطعة (أعتقد أنه من الأفضل قول الشعب الفلسطيني) تكتب أوامر التحكم التي يجب أن تتلقاها إيران، ولكن أيضاً سائر البلدان التي تحتل مواقع تابعة في النظام العالمي، حتى تلك التي لعبت بالشعب الفلسطيني لمصلحتها الخاصة.

المذبحة الفلسطينية، الإبادة الجماعية، هي نتاج التاريخ، ولكنها تحددها الآن رؤوس أموال غير قادرة على تلبية حاجتها إلى نمو مستقر. لا يوجد مخرج، في إطار رأس المال، سوى فرض الانضباط والسيطرة. لذلك، فإن الإبادة الجماعية للفلسطينيين ضرورية لرأس المال، كما أنه من الضروري لنا جميعاً، نحن الذين نقف ضدها، أن نفهم أن هذه ليست سوى عنصر مرئي، مروع بشكل مذهل، من حرب طبقية عالمية لا تُختصر في الصور الوحشية على وسائل التواصل الاجتماعي والأخبار المرعبة، بل في إعادة انتاج رأس المال أو القضاء على الرأسمالية.

لذلك، فإن الرد الجماعي على الإبادة الجماعية هو لمحة عما يجب أن يتشكل كتمفصل سياسي في مواجهة الأنظمة السياسية لليمين الدولي والليبرالية الاجتماعية. لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بالاستسلام للهزيمة ولو لدقيقة واحدة أخرى، فمن الضروري بناء بدائل تسمح بتوسيع المساحات في الصراع الطبقي والحفاظ على تعبئة لا يمكنها أن تغفل أن المذبحة التي بثت على التلفزيون وانتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم هي ذروة المذبحة، ولكنها ليست شذوذاً. في الواقع، إن إخضاع الشعب الفلسطيني – وإدماجه كعمالة رخيصة في النظام الإنتاجي الإسرائيلي – هو واقع مستمر منذ عقود وسيستمر إذا لم نبن كتلة أممية صلبة قادرة على الرد ودعم الصراع الطبقي الدولي. إسرائيل هي، قبل كل شيء، معقل القوى المركزية لرأس المال في الشرق الأوسط، ولن تتوقف عن استخدام كل ما يلزم من عنف للحفاظ على النظام. المذبحة، في لحظة جيوسياسية حاسمة، ضرورية لعمل رأس المال، ولن تتوقف إلا إذا تمكنت القوة الطبقية العالمية التي نبنيها من كل إقليم من وقفها. ولهذا يجب أن ندرك أن هذا ليس شيئًا استثنائيًا سيتوقف باتفاق وقف إطلاق نار بائس، بل أن العنف ضد الشعوب المضطهدة هو معيار رأسمالية منفلتة من عقالها على نحو متزايد.

يندرج استئناف الهجمات، في الأسابيع التي أعقبت وقف إطلاق النار ، في منطق الحفاظ على التوتر في المنطقة. بالطبع، ليس الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة ولا الصراع الوحيد الذي تتنافس فيه بدائل الرأسمالية، ولكنه على الأرجح المنطقة التي تظهر فيها التجربة الأكثر عنفاً ووحشية بشكل صارخ. يبدو جليا أن هذا العنف هو الذي دفع مئات الآلاف من الناس إلى النزول إلى الشوارع في جميع أنحاء العالم، ولكن من المهم أن نتذكر أن الأمر لا يقتصر على ذلك فحسب، بل يتعلق بمستقبل جميع الشعوب في ظل رأسمالية تزداد عنفاً ولا تملك بديلاً آخر لأنها تمر بأزمة طويلة الأمد تهدد بقاءها. نجد أنفسنا، أكثر من أي وقت مضى، في لحظة تجعل شعار روزا لوكسمبورغ القديم صحيحاً: "الاشتراكية [التي نسميها الآن الاشتراكية الايكولوجية] أو الهمجية".

بقلم؛ خوانخو ألفاريز Juanjo Álvarez

خوانخو ألفاريز مناضل اشتراكي ا يكولوجي .

يوضح إيلان بابيه مسألة إنشاء دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية كمشروع استعماري تحت ذريعة الديون المفترضة للشعب اليهودي. تاريخ موجز للصراع بين إسرائيل وفلسطين. مدريد: كابتان سوينغ، 2025.

ألباراسين، دانيال. موجات طويلة في الرأسمالية المتأخرة: سيناريوهات للاقتصاد العالمي. الدورة التاسعة لندوات GREPA.

المصدر: https://vientosur.info/palestina-una-masacre-constante-al-/servicio-de-un-capital-depredador